أثر قانون المطبوعات فى الحركة الوطنية المصرية

قبيل الحرب العالمية الأولى

١٩٠٩ — ١٩١٢

للدكتور يونان لبيب رزق

في ٢٥ مارس عام ١٩٠٩ أصدر « مجلس النظار المصرى » قراراً بعودة العمل « بقانون المطبوعات » الصادر في نوفمبر ١٨٨١ .

وكانت عودة العمل بهذا القانون الذى يمنح صلاحيات واسعة للسلطات الإدارية بفرض الغرامات على الصحف أو إنذارها أو تعطيلها لفترة قد تطول أو تقصر أو حتى إغلاق هذه الصحف[١] ، كانت عودة العمل بهذا القانون نتاجاً طبيعياً لذلك الصراع الطويل والمرير الذى احتدم خلال السنوات السابقة على عودة إصداره بين الحزب الوطنى من ناحية وسلطات الإحتلال تساندها القوى التقليدية في الحكم من ناحية أخرى .

وكان قد بطل العمل بهذا القانون منذ عام ١٨٩٤ ، وتعود أسباب ذلك الإبطال إلى محاولة الخديوى عباس حلمى الثاني استعماله ضد جريدة «المقطم» الإحتلالية على حد اعتراف صاحب هذه الجريدة نفسه[٢] ، كما أن الإستمرار في تطبيق القانون — خاصة على الصحف الأجنبية — أدى إلى مشاكل دولية بالغة التعقيد كما حدث فيما هو معروف بحادث جريدة « البوسفور إجبسيان » عام ١٨٨٥[٣] ، وكان العجز عن تنفيذ القانون على « الصحافة الأجنبية »

---

(١) نص القانون فى الوقائع المصرية العدد ١٢٦٨ السنة ٥١ فى ٢٩ نوفمبر ١٨٨١

(٢) انظر المقطم فى ٢٥ مارس ١٩٠٩

(٣) انظر بحث الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى : حادث جريدة البوسفور اجبسيان — المجلة التاريخية المصرية — المجلدان ٩ ، ١٠ (١٩٦٠ — ١٩٦٢) ص ١١٧ — ٢١٣

في الوقت الذى ينفذ فيه على الصحف العربية مما يفتح الباب عريضاً أمام أصحاب هذه الصحف باللجوء إلى تمليك صحفهم إسمياً لأوربيين أو أشخاص يتمتعون برعوية الدول التى تتمتع بالإمتيازات في البلاد . ومن ثم كان آخر عهد الصحافة المصرية بذلك القانون خلال القرن التاسع عشر هو الإنذار الذى ناله المؤيد سنة ١٨٩٤ حيث طوى من ذلك العهد فلم ينشر إلا في مارس سنة ١٩٠٩[١] .

وطوال عقد كامل — بعد ١٨٩٤ — ظلت السلطات البريطانية راضية عن الحرية التى تمتعت بها الصحف المصرية ، إذ أنها لم تؤثر تأثيراً جدياً في تخويف سلطات الإحتلال أو زعزعة مركزها ، بالعكس كانت هذه السياسة فرصة « لكرومر »للتفاخر بهذه الحرية التى لم تتمتع بها الصحافة المصرية من قبل ، كما رأى الإنجليز في هذه الحرية فرصة لتعبر بها الحركة الوطنية الوليدة عن نفسها بأساليب مشروعة ومنظورة بدلا من أن تلجأ إلى الأساليب السرية التى قد تتجه إلى العنف وهو ما حرص الإحتلاليون على تجنبه لأطول مدى ممكن .

ولكن مع اشتداد عود الحركة الوطنية ، ومع استعمال هذه الحركة « للصحافة » كسلاح أساسى في معركتها ضد الإحتلال كان لابد أن تعمل سلطاته على فل هذا السلاح ومن ثم تم إعادة إحياء القانون المذكور ، وهناك علامات واضحة على الطريق بين عامى ١٩٠٥ — ١٩٠٩ والذى انتهى أخيراً بعودة صدور القانون :

١ — ففى خلال « الأزمة المقدونية » في أواخر عام ١٩٠٥ هاجمت اللواء موقف الدول الأوربية من الدولة العثمانية — خاصة إنجلترا — هجوماً عنيفاً[٢] مما دعا المعتمد البريطاني في القاهرة إلى أن يكتب لوزير الخارجية في لندن يتحدث عن أضرار حرية الصحافة « لأنها تركت الميدان مفتوحاً

---

(١) المؤيد فى ٢٥ مارس ١٩٠٩

(٢) انظر مقالة « الجياة أو الموت » لمصطفى كامل — اللواء ٢٦ نوفمبر ١٩٠٥ ، مقالة « عداوة انكلترا للاسلام » لأحمد حلمى — اللواء ٢٩ نوفمبر ١٩٠٥

لجهود المحرضين على الجامعة الإسلامية الذين أخذوا في إثارة التعصب الديني في مقالات يومية » [١].

٢ — تحتدم الأزمة المعروفة بأزمة العقبة خلال النصف الأول من عام ١٩٠٦ وتتخذ منها الصحافة الوطنية موقفاً معادياً للإحتلال مما أدى إلى أن يعتقد المعتمد البريطاني في القاهرة أن البلاد على حافة ثورة دينية سببها هذا الموقف[٢] مما دعاه إلى أن يعاود التفكير في إعادة القانون ، فكما كتب للسير « إدوارد جراى » أنه قد علم من مستشاريه القانونيين « أن للحكومة المصرية الحق في إيقاف أى جريدة طبقاً لقانون للصحافة لا يعمل به منذ عدة سنوات وسوف تعيد الحكومة المصرية إليه الحياة »[٣] .

٣ — لا يلبث أن يشهد النصف الثاني من نفس العام (١٩٠٦) « حادثة دنشواى » وما صاحبها من حملة اللواء على الإحتلال وسلطاته — مما هو معروف — مما يدعو كرومر إلى أن يعلن بصراحة في تقريره السنوى عن العام المذكور عن « وجوب تقييد حرية الصحف[٤] » .

٤ — أدى فشل سلطات الإحتلال في اللجوء للأسلوب القضائي للحد من هجوم الصحف الوطنية إلى الإصرار على إعادة صدور القانون ، وقد وضح هذا الفشل تماماً عندما هاجم الشيخ جاويش في اللواء الإجراءات التى اتخذتها السلطات البريطانية في السودان ضد الثورة التى قامت في قرية الكاملين في الجزيرة واعتبرها « دنشواى أخرى[٥] » .

ولما قدم الشيخ جاويش إلى المحاكمة بتهمتى « نشر أخبار كاذبة » و « إهانة نظارة الحربية » برأته المحكمة الإبتدائية من التهمة الأولى وعاقبته

---

(١) Corres, Part LXIII No. 203 Cromer to Lansdowne Dec. 9, 1905 Desp. No. 132 Conf.

(٢) انظر بحث دكتور يونان لبيب رزق : أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة — المجلة التاريخية المجلد ١٣ (١٩٦٧) .

(٣) Corres. P. LXV No. 203 Cromer to Grey, April 25, 1906 Tel. No. 114

(٤) Annual Report, 1906 P. 9.

(٥) انظر مقال « دنشواى أخرى فى السودان » اللواء فى ٢٨ مايو ١٩٠٨

بغرامة عشرين جنيها على التهمة الثانية ، ولم تلبث محكمة الإستئناف أن برأته من التهمتين .

وكانت هذه الأحكام بمثابة لطمة لسلطات الإحتلال كما أدت إلى شيوع الإحساس بأن مجابهة الصحافة الوطنية في ظل القانون العادى لن يحقق لها ما تصبو إليه مما دعا غورست إلى أن يعلن في تقريره في نهاية العام « أن أفضل وسيلة لمواجهة هذه الصعوبات تطبيق قانون المطبوعات[1] » .

٥ — ومن العلامات التى لا يمكن إغفالها في الطريق نحو إصدار القانون تولى غورست لمنصب المعتمد البريطاني في القاهرة خلفاً « لكرومر » واتباعه أسلوب الملاينة مع الخديوى فيما عرف « بسياسة الوفاق » مما أدى إلى اتفاق مصلحة السلطة الشرعية — أى الخديو — مع مصلحة السلطة الفعلية — أى الإحتلال — ، ولم يبق ثمة ما يدعو سلطات الإحتلال إلى الإبقاء على « حرية الصحافة » ، إذ أن خوفها من استعمال القانون ضد الصحف الناطقة بإسمها قد زال بالإتفاق مع الخديو .

هكذا أعيد إحياء القانون في مارس ١٩٠٩ أساساً بهدف ضرب الحركة الوطنية في صحفها ،

* * *

وإذا سلمنا أن مفهوم العمل الوطنى في مصر طالما بقيت قوات الاحتلال البريطاني على أراضيها يتمثل في العمل على إخراج هذه القوات ، لوجدنا بحق أن الحزب الوطنى هو صاحب هذا الاتجاه خلال منى ما قبل الحرب وبالتالى فإننا عندما نؤرخ للحركة الوطنية المصرية في تلك الحقبة فإنما نؤرخ في الحقيقة لهذا الحزب .

ورغم أن العمل السياسى للحزب الوطنى المصرى قد ارتبط بأساليب معينة في تلك الفترة قد لاترضى المفاهيم الوطنية الحالية مثل دعوة زعماء هذا الحزب للارتباط بالدولة العثمانية والالتفاف حول كرسى الخلافة مما دعا

---

(١) Annual Report, 1908 P. 5.

بعض خصومه لاتهامه بأنه ليس موالياً تماماً لفكرة « الوطنية المصرية » إلا أن مؤسس هذا الحزب لم ير أبداً أى تعارض بين الولاء لمصر والولاء للخلافة .

فعندما اتهمت جريدة « الطان » الفرنسية مصطفى كامل بأنه يعمل على استبدال الانجليز بالأتراك وأنه لامعنى للوطنية عند المصرى[١] رد الزعيم الوطنى على الجريدة الفرنسية بمقال طويل في اللواء بعنوان «مصر للمصريين — وطنيه وجامعة إسلامية » مبدياً رأيه بأنه ليس ثمة تعارض بين المبدأين . . مصر للمصريين . . ومصر للخليفة[٢] . .

كما أرسل مصطفى كامل خطاباً إلى جريدة « الديلى جرافيك » الانجليزية نشرته في ١٥ أغسطس ١٩٠٦ رداً على مقالات لها في نفس المعنى أكد فيه رأيه بأن « مصر للمصريين»[٣] .

ونحن لانناقش هنا مدى صواب اتجاه الحزب الوطنى نحو دولة الخلافة أو عدم صوابه إنما نرغب أن نؤكد حقيقة هامة وهى أن اتجاه هذا الحزب الأساسى نحو العمل على إجلاء البريطانيين مستعيناً بأى وسائل قد أرضى المشاعر الوطنية المصرية ، ولا دليل على هذا أكثر من اعتراف كافة أطراف الصراع السياسى في الوطن المصرى في تلك الأعوام — وعلى رأسهم ممثلى الاحتلال البريطاني في البلاد — أن هذا الحزب يمثل اتجاه غالبية المصريين .

وهذا الاعتراف في حد ذاته إنما يمنحنا الحق أن نعتبر الحزب الوطنى ممثلاً للحركة الوطنية المصرية في تلك الآونة ، ومن ثم فإن تجسيد عملية الصراع بين تلك الحركة وبين الراغبين في القضاء عليها — وعلى رأسهم الاحتلال والخديو — إنما يكون بإبراز تفاصيل هذا الصراع بين هؤلاء وبين الحزب متمثلاً في صحفه ورجاله .

وانطلاقاً من هذا المفهوم نرى أن نلقى نظرة على موقف « الحزب الوطنى » في أعقاب صدور القانون في أوائل عام ١٩٠٩

---

(١) اللواء فى ٢٦ اغسطس ١٩٠٦
(٢) اللواء فى ٢٨ اغسطس ١٩٠٦
(٣) اللواء فى ٢٣ اغسطس ١٩٠٦

لاشك أن العام السابق على صدور هذا القانون كان عاماً حافلاً بالنسبة للحزب ظهرت خلاله تطورات هامة أثرت في مركزه تأثيراً كبيراً :

تمثل التطور الأول في وفاة زعيم الحزب ومؤسسه في أوائل تلك السنة — ١٩٠٨ — وبرغم أن هذه الوفاة الدرامية لسياسي في شرخ الشباب اكتسب شهرة في مصر والخارج . . . نقول برغم أن هذه الوفاة قد تركت أثراً عاطفياً بليغاً في نفوس المصريين دعتهم جميعاً — خصومه وأصدقاءه — إلى تمجيده وتمجيد مبادئه إلى حد أن رجلاً من ألد خصومه مثل أحمد لطفى السيد قد تبنى مشروع جمع التبرعات لإقامة تمثال له . . . إلا أن الشطحات العاطفية لا تلبث — كعادتها — أن تنطفئ ولا تبقى سوى المصالح التى تختار لكل طرف جانبه ولا يبقى سوى أن نحسب أثر وفاة الرجل في مركز حزبه .

لاجدال في أن الظروف الموضوعية التى نشأت فيها زعامة مصطفى كامل قد اختلفت إلى حد كبير عن الظروف التى نشأت فيها زعامة خلفه ، فالتنافس السياسى بين الخديو والمعتمد البريطاني ، والصراع الاستعمارى بين أكبر قوتين استعماريتين في العالم في ذلك الوقت — فرنسا وبريطانيا — كانا الدعامتين الأساسيتين — إلى جانب صفات مصطفى كامل الشخصية بالطبع — اللتين قامتا عليهما زعامته في الداخل وشهرته في الخارج .

وتوطيد الزعامة واكتساب الشهرة كانا بلا شك ثروة محسوبة إلى جانب العمل الوطنى وكان معنى فقدان صاحبها خسارة لهذه الثروة .

أما التطور الثاني فقد نتج عن التغيرات الدستورية العميقة التى طرأت على تركيا خلال نفس العام وأثر هذه التغيرات في نوعية العلاقات بين الحزب الوطنى وبين الدولة العثمانية وانعكاس هذه النوعية على مركز الحزب في البلاد .

ففى خلال الأحداث التى اضطرمت بها استنبول نتيجة لهذه التغيرات وقفت انجلترا إزاء تركيا وقفة الصديق والحامية للإسلام بدلاً من أن تكون عدوتها اللدود ، وقد رأى المستر بلنت — ويمكن أن يؤخذ برأيه دون اتهامه بالتحيز لبلاده نتيجة لما عرف عن مواقفه الشريفة في الدفاع عن القضية

المصرية — رأى بلنت أنه نتج عن هذا الموقف أن « ذهبت عن العاطفة الوطنية المصرية ما كان يعززها من الشعور بالجامعة الإسلامية . وقد أصبح الحزب الوطني بعدها سياسياً ودستورياً تماماً بعد أن كان إسلامياً ضمناً[1] » .

ثم نجد للتطور الثالث في غير صالح الحزب الوطني متمثلاً فيما تم بين الخديو والمعتمد البريطاني في القاهرة فيما عرف « بسياسة الوفاق » وقد أدت هذه السياسة إلى هزة عنيفة داخل الحزب .

فإنه لما كان الخديو عباس — طالما بقي معادياً للاحتلال — السند الرئيسي للحزب ، ولما كان تشكيل الحزب بالتالي قد تأثر إلى حد كبير بهذه المساندة فانضمت إليه بعض فئات المعتدلين وآخرون ممن يسعون وراء لقب أو مركز كنتيجة لرضاء الخديو عنهم . . كان لابد مع هذا أن يحدث أمر من أمرين بعد إقرار سياسة الوفاق ، فأما أن يظل الحزب على ولائه للخديو ويتخلى بالتالي عن ولائه للقضية الوطنية ، وأما أن يعادي « صاحب السلطة الشرعية » كنتيجة لتخليه عن هذه القضية . . وكان منطق الأمور مع الاحتمال الثاني فإن تخلى الحزب عن عدائه للاحتلال ومطالبته بالاستقلال كان سينهي وجوده السياسي بلا جدال .

ومن ثم لم يكن أمام القيادة الجديدة — مادامت وطنية — مجال للاختيار فسارت في الطريق الصحيح ونتجت عن ذلك نتيجتان خطيرتان أثرتا في موقف الحزب تأثيراً عظيماً :

١ — فقدان مساندة الخديو نهائياً وكسب عدائه .

٢ — بدأ التشكيل السياسي للحزب الذي تم في ظل ظروف العلاقات الودية السابقة مع عباس الثاني يهتز اهتزازاً عنيفاً وبدأت انشقاقات أصحاب المصالح والمعتدلين الذين رأوا أنه ليس ثمة فائدة من معاداة الخديو تتوالى عن الحزب . وقد حدثت بعض هذه الانشقاقات بهدوء باستقالة أصحابها من الحزب أو من لجنته الإدارية ، كما حدث بعضها بما يشبه الفرقعة كما ظهر

---

(١) من مقال للمستر بلنت نشرته « المانشستر جارديان » في ١٦ أبريل ١٩٠٩ — اللواء — ٥ مايو ١٩٠٩

عندما أعلن « محمد فريد وجدى » صاحب جريدة « الدستور » خروجه عن الحزب في جريدته في ٢٠ أبريل ١٩٠٩ في مقال طويل شغل صفحتين فيها ، ولما ساق مبررات هذا الخروج كان أولها وأهمها — في رأيه — معاداة الحزب للخديو[١] .

وقد نتج عن خروج هؤلاء من الحزب أن وقع تماماً في أيدى المتطرفين من أعضائه من أمثال عبد العزيز جاويش وأحمد حلمى وسيد على واسماعيل شيمى وغيرهم .

وقد عبر الخديو عباس الثاني عن رأيه في هذا الموقف حين سجل في مذكراته أنه بعد وفاة مصطفى كامل « اتجه الحزب الوطنى اتجاهاً مخالفاً لخطته الأولى ، ولم تعد له قيادة في مستوى الأحداث فإن محمد فريد لم يكن له ذكاء سلفه ونفوذه ولم يكن يعرف كيف يفرض إرادته . وكان الشيخ عبد العزيز شاويش قد حاول أكثر من مرة أن يفلت من سلطة مصطفى كامل ونظام الحركة الوطنية ، فلما توفي الزعيم انشق شاويش ومن معه من المتطرفين الوطنيين »[٢] .

* * *

وفي ظل كافة هذه الظروف كانت نتيجة الصراع المنتظر بين تلك القوى الهائلة متمثلة في الاحتلال والخديو والوزارة متضامنة من ناحية وبين الحزب الوطنى من ناحية أخرى . . كانت معروفة مقدماً .

ونستطيع أن نؤكد أنه كان على الحركة الوطنية المصرية المتمثلة في هذا الحزب أن تغير من تكتيكاتها لمجابهة الظروف الجديدة . . . ولكن هذا التغير لم يحدث . . ولما كانت الشعوب بطبيعتها لاتلبث أن تسقط قياداتها السياسية التى لاتستطيع أن تضع آمالها وأحلامها موضع التنفيذ لهذا فقد كان طبيعياً تماماً أن نجد الشعب المصرى ينحى الحزب الوطنى عن قيادته في أعقاب الحرب الأولى بعد أن وجد قيادة أخرى عبرت عن مطالبه بأسلوب الثورة لا بأساليب

---

(١) المقال بعنوان : السبب الذى حملنا على خلع بيعة لجنة الحزب الوطنى الدستور فى ٢٠ أبريل ١٩٠٩

(٢) مذكرات الخديو عباس حلمى الثانى — المصرى فى ١٠ يوليه ١٩٥١

المناورات السياسية . وقيادة الحزب الوطني كانت تنأى دائماً بنفسها عن أسلوب الثورة ، هذا لأنها كانت تضع في حسبانها دائماً أن هذا الأسلوب هو الذي أدى إلى الاحتلال البريطاني للبلاد وكانت دائماً تتهم « عرابي » أنه قد أسقط البلاد في براثن الانجليز نتيجة لاتباعه هذا الأسلوب .

وفي ضوء كل هذا نستطيع أن نسوق تفاصيل الصراع بين الحزب الوطني وبين أعدائه في ميدان الصحافة .

* * *

ويلزم في بداية حديثنا عن هذا الموضوع أن نبحث موقف صحافة الحزب في أعقاب صدور القانون في مارس ١٩٠٩ .

كان اللواء هو لسان حال الحزب والناطق الرسمي بإسمه ، ورغم المتاعب التي بدأت تكتنفه بعد تولي الشيخ عبد العزيز جاويش لرياسة تحريره من خروج بعض المحررين المشهورين منه مثل أحمد حلمي أو اعتصاب عماله أحياناً مطالبين بزيادة أجورهم مما دعا إلى طبعه في أحد الأيام في مطبعة جريدة أخرى ، رغم ذلك إلا أنه ظل أقوى صحف الحزب بل ظل أقوى الصحف المصرية قاطبة خلال ما تبقى من عام ١٩٠٩ وأوائل ١٩١٠ حين تخلى الحزب الوطني عنه وأصدر جريدة « العلم » في مارس من العام الأخير .

ومع اللواء كانت هناك الجرائد الأخرى التي آمنت بمبادئ الحزب الوطني ونسبت نفسها له وكافحت من أجله وتقبلها الحزب بين صفوفه وهي « مصر الفتاة » التي كانت تصدر من القاهرة و « وادي النيل » التي كانت تصدر من الاسكندرية .

ومع هاتين الجريدتين صدرت « القطر المصري » التي كان يحررها أحمد حلمي محرر اللواء السابق والذي اعتبر نفسه أميناً على مبادئ الحزب ، ورغم تجاهل اللواء ولجنة الحزب الإدارية للقطر المصري في البداية إلا أن الاضطهاد العنيف الذي عاني منه أحمد حلمي من سلطات الاحتلال ومن الحكومة أدى إلى أن يعود رجال الحزب للتعاطف معه مرة أخرى .

ثم نجد الجريدتين الأخيرتين اللتين خرجتا من حلبة الصراع قبل أن يبدأ « ضياء الشرق » التي أصدرها محمود حسيب بك عام ١٩٠٨ والتي توقفت

قبل أن تنتهى نفس السنة ، و « الدستور» التى كان يمتلكها ويصدرها محمد فريد وجدى والتى خرجت عن الحزب بعد صدور القانون بأقل من شهر ثم لم تلبث أن توقفت نهائياً عن الصدور قبل نهاية نفس العام ، وقد نعاها صاحبها إلى قرائها في آخر أعدادها وقدم تبريرات متعددة لاحتجابها كان أهمها أنه لما دخل ميدان الصحافة دخله عن غير خبرة كافية بما يستلزمه هذا الميدان من مال طائل لايملكه[1] ! !

ومن استعراض هذه الجرائد التى بقيت على ولائها للحزب بعد صدور القانون فقد كان « القطر المصرى» أشدها عنفاً ولهذا مالبث أن عُصف به وبصاحبه بعد شهور قليلة من القانون وكان « وادى النيل » أكثرها اعتدالاً ولهذا عاشت طويلاً ولم تغلق الحكومة أبوابها إلا — في ربيع ١٩١٢ —

على أى حال فإن قصة هذا الصراع تستحق تسجيلها منذ بدايتها . .

ونستطيع أن نميز بين مرحلتين من مراحل الصراع بين صحف الحزب الوطنى من ناحية وبين سلطات الاحتلال والحكومة من ناحية أخرى .

المرحلة الأولى : وهى التى سبقت حادث اغتيال بطرس باشا غالى رئيس مجلس النظار في فبراير ١٩١٠ .

المرحلة الثانية : وهى التى تلت تلك الحادثة والتى استمرت حتى أواخر ١٩١٢ حين أغلقت « العلم » آخر جرائد الحزب الوطنى التى استمرت في الصدور .

١ — مرحلة ما قبل اغتيال بطرس باشا غالى ١٩٠٩ — ١٩١٠ :

وقد تحكم في السياسة البريطانية خلال هذه المرحلة عاملان مهمان أجبرا من بيدهم تنفيذ « قانون المطبوعات » على أن ينفذوه في أضيق نطاق وبأخف صورة :

العامل الأول : كانت سلطات الاحتلال البريطاني والحكومة المصرية تتصوران أنه بعد عقد الاتفاق الودى مع فرنسا ١٩٠٤ فلن يكون هناك ثمة

---

(١) الدستور فى ٩ ديسمبر ١٩٠٩

عتبات نحو تطبيق القانون على الأجانب في مصر ، ولكن مالبثت وزارة الخارجية البريطانية أن صدمت عندما طلبت موافقة الدول على تنفيذ هذا القانون على رعاياها فوجدت أن فرنسا مع ألمانيا في طليعة المعترضين على هذا التنفيذ .

وإذا كنا لسنا في صدد الحديث عن تفاصيل تطور هذه المعارضة إلا أن هناك حقيقة أساسية يجب أن نسجلها في هذا الصدد وهى أنه نتيجة لهذه المعارضة فإنه لم يتح لهذا القانون قط فرصة التطبيق على رعايا الدول صاحبة الامتيازات .

وكان لهذا معنى كبير تعرفه سلطات الاحتلال والحكومة المصرية كما يعرفه أصحاب الجرائد الوطنية ، وهو إمكان تحويل ملكيات جرائدهم إلى واحد من رعايا تلك الدول بصفة إسمية ، وبهذا تتمكن الجريدة من الاستمرار على نفس سياستها الوطنية المعادية للاحتلال دون خوف من إنذار أو إغلاق .

وبناء على هذا الوضع فقد خشى المعتمد البريطاني في القاهرة من أن يؤدى تنفيذ القانون بعنف إلى مثل هذا الموقف الذى لن يكون له سوى نتيجة من نتيجتين . . إما الدخول في مباحثات دولية معقدة لإبعاد الحماية الأجنبية عن الصحف الوطنية التى قد تلجأ للحصول عليها ، وإما أن يظهر جانب القصور من القانون بعجزه عن التطبيق على الصحف التى ملكت للأجانب وفي هذه الحالة لن يكون له أى قيمة على الإطلاق .

ومن ثم فلم يكن هناك سوى طريق واحد وهو تنفيذ القانون . . برفق . .

العامل الثاني : أدت الضجة العظيمة التى صاحبت صدور القانون في الداخل والخارج ، وما صاحب هذه الضجة من مظاهرات ومناقشات على كافة المستويات ، كذا الهزة التى كادت تصيب الوزارة المصرية من جرائه[1]

---

(١) فقد أبدى ثلاثة من النظار استعدادهم للاستقالة لو نفذ القانون وهم سعد باشا زغلول وسعيد باشا وحسين باشا رشدى مما حدا بالخديو الى تهديدهم بأن من سيستقيل منهم لن يتولى أى مناصب عامة بعد ذلك فتراجعوا عن نيتهم .
أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ القسم الثانى ص ١٧٤ــ١٧٦

. . . أدى كل هذا إلى ضرورة تجنب الإثارة لبعض الوقت ، وكان معنى اتخاذ إجراءات عنيفة وقاسية ضد الصحف في تلك الفترة استمراراً لهذه الإثارة بل واحتمال تحولها في أى وقت إلى انفجار .

وبالوعى بهذه الإعتبارات كتب ممثل المعتمد البريطاني في القاهرة بأنه لن يتم تطبيق قانون المطبوعات إلا في الحالات المتطرفة[١] ، وبهذا الوعى اتبع المحتلون البريطانيون سياسة لينة تماماً نحو تنفيذ القانون على الصحف الوطنية خلال ما تبقى من عام ١٩٠٩ وبداية ١٩١٠ حين اغتيل بطرس باشا فتحول الموقف تماماً لصالحهم .

* * *

إذا انتقلنا إلى الجانب الآخر ... جانب الحزب الوطنى وصحفه ، فبعد هدوء الزوبعة التى حدثت في أعقاب صدور القانون كان على رجال هذا الحزب أن يراجعوا موقفهم ويرسموا سياسة جديدة لمواجهة أحكام القانون الجديدة .

ولبضعة شهور يشيع تماماً الإحساس في نفس قارىء الصحف الوطنية أنها تتحسس طريقها الجديد ، بمعنى آخر يمكن أن نقول أن الحزب الوطنى كان خلال الشهرين أو الثلاثة شهور التى تلت القانون يستكشف الطريق الذى يمكن أن تسير عليه صحافته في ظل القانون الجديد .

وفي خلال فترة الإستكشاف تلك نحس أن حدة لهجة الصحف الوطنية قد خفت نوعاً فهذه ملاحظاتها على تقرير المعتمد البريطاني الذى نشر عن عام ١٩٠٨ — والتى كانت قد اعتادت خلال السنوات السابقة أن تقابل هذا التقرير بعاصفة من الهجوم — نقول أن ملاحظاتها عن هذا التقرير الذى نشر في أبريل ١٩٠٩ كانت أقرب للإنتقادات الهينة منها إلى الهجوم الجارح الذى اعتادت عليه من قبل[٢] .

---

(١) F.O. 407/174 No. 131 Graham to Grey Aug. 23, 1909 Desp.No. 98 conf.

(٢) انظر ملاحظات اللواء ومصر الفتاة على التقرير المذكور ٢٠ ، ٢١ ابريل ١٩٠٩

ونجد هذه الصحف الوطنية تنغمس في مناقشات حادة حول خطبة « باحثة البادية » في منتدى حزب الأمة مطالبة بالسفور وبنوع من المساواة بين الرجل والمرأة في ١٨ مايو وتظل لبضعة أيام لا تنبس بكلمة عن الإحتلال وكأنما غادر البريطانيون البلاد ولم يبق لها من مشاكل سوى قضية الرجل والمرأة ! ! .

ثم لا يلبث أن يسوق القدر فرصة عظيمة لهذه الصحف لتتجنب الخوض في غمار معارك جديدة مع الإحتلال والخديو ، وقد تمثلت هذه الفرصة في الأحداث الجسام التى اجتاحت استنبول خلال مايو عام ١٩٠٩ والتى انتهت بالإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني ، وكان من الطبيعى في هذه الظروف أن ينصب اهتمام صحف الحزب الوطنى تماماً على تلك الأحداث لا سيما إذا وضعنا في الإعتبار « العلاقة الخاصة » بين هذا الحزب وبين الدولة العثمانية .

وفي تلك الفترة التى اتسمت بالحذر والحيطة والتى غلب عليها طابع استكشاف المواقع الجديدة للحركة الوطنية كان هناك مناقشات عميقة حول طبيعة هذه المواقع .

رأى بعض أصحاب صحف الحزب الوطنى ضرورة توفير غطاء قانوني لحمايتهم وذلك بدفع صحفهم إلى ملكيات أوربية إسمية مشمولة بحماية الإمتيازات الأجنبية يتمكنون في ظلها من ممارسة حريتهم في التعبير والنقد ، وفعلاً بادر « يوسف بك المويلحى وشركاه » أصحاب جريدة مصر الفتاة ببيعها هى ومطبعتها إلى « أوجست كاين » الألماني في ٥ أبريل ١٩٠٩ ،وتتضح تماماً إسمية هذا البيع عندما تؤكد الجريدة أنها ستستمر في سياستها القائمة على إعلاء منار الحق والأخذ بناصر الضعيف والإنتصار للمظلوم والدفاع عن الشعوب المهضومة الحق المهانة الجانب المغلوبة على أمرها[1] . كما تعلن أن نفس قلم التحرير سيبقى كما كان ليعاون كاين على المهمة الشاقة التى أخذها على عاتقه .

---

(١) مصر الفتاة فى ٦ ابريل ١٩٠٩

وقد ظهر في الصحف الوطنية اتجاه آخر يستنكف هذا السبيل بالحصول على الحماية الأجنبية التى رأت « أنه ليس من الوطنية أن نرتكز على الأجانب ونجعلهم دروعاً نحتمى بها في جهادنا وأنه يجب علينا أن لا نخشى هجمات أعدائنا بل نقابلهم بصدورنا كما يقابل الجندى عدوه في ساحات الوغى . وأن الفخر كل الفخر أن تنال من جسومنا اليد الإستبدادية ما تجعل فيه أثراً إذا آلمنا وقعه فإنه يبقى عنواناً على جهادنا الشريف في استقلال الوطن العزيز[١] »

وهكذا وفي خلال شهرين من صدور القانون كانت تلك المرحلة الإستكشافية قد انتهت وبدأ كل طرف من أطراف الصراع السياسى يأخذ مكانه .. اللواء عادت إلى الهجوم على الإحتلال بصورة مقنعة أولاً كأن تتحدث عن « الحرية » عموماً ولكن القارىء يحس تماماً أن هذه الحرية تجتاز فعلاً محنة في مصر أو تنقل بعض المقالات التى تمس مصر وتهاجم الإحتلال عن الجرائد الأجنبية ، ولكن حتى هذا الهجوم المقنع لم يستمر طويلاً وعاد اللواء إلى سابق عهده وعنفه مع الإحتلال والحكومة والخديوى .

« ومصر الفتاة » كانت أشد تطرفاً ، فما أن نجحت في الحصول على الحماية الألمانية حتى كانت تشن أقسى وأعنف حملة لها على الإحتلال والوزارة ، ففى اليوم التالى لإعلان ملكية « الهركاين » لها تصف جورست بأنه « واضع السم في الدسم » وبأنه يقتل ولا ترى يده[٢] ، وفي اليوم الذى يليه تهاجم بطرس باشا غالى وتصفه بأنه جلاد الصحافة المصرية في مقال بعنوان « عشماوى في رأس الوزارة »[٣] .

وكانت أمام سلطات الإحتلال — على ضوء هذا الموقف — مهمتان ثقيلتان :

الأولى : وهى عاجلة وتتمثل في العمل على إعادة وضع « مصر الفتاة » على ما كانت عليه قبل نجاح أصحابها في الحصول على الحماية الأجنبية وكان

---

(١) وادى النيل فى ١٠ ابريل ١٩٠٩
(٢) مصر الفتاة فى ٧ ابريل ١٩٠٩
(٣) مصر الفتاة فى ٨ ابريل ١٩٠٩

يمكن أن يتم هذا بأحد طريقين ، إما بموافقة الدول الأوربية المعنية وعلى رأسها ألمانيا — التى ينتمى إليها المشترى الإسمى للجريدة — بتنفيذ القانون على رعاياها ومن ثم تعامل « مصر الفتاة » كبقية الصحف الوطنية ما دام قد وقع صاحبها في دائرة تنفيذ القانون ، بمعنى آخر أن تحل مشكلة « مصر الفتاة » في إطار حل مشكلة الصحافة الأجنبية عامة .

وإما بإجراء محادثات ديبلوماسية خاصة تستهدف تنحية « كاين » عن ملكيتها بالضغط عليه من ممثلى دولته السياسيين في القاهرة .

وعلى أى حال فأى الطريقين كان يستلزم الإسراع خوفاً من أن يؤدى نجاح خطة « مصر الفتاة » إلى إغراء الآخرين على الحذو حذوها .

الثانية : العمل على « إشاعة الإحساس» بأن القانون موجود وإن كان قد رؤى استعماله في أضيق نطاق وذلك حتى لا تلجأ الجرائد الوطنية الأخرى إلى أسلوب رصيفتهم « مصر الفتاة » ، والواقع أن المهمة بهذه الصورة كانت صعبة للغاية .

واستعراض معالجة المهمتين يؤكد لنا مدى المتاعب التى لاقتها سلطات الإحتلال في هذا الصدد .

* * *

أولا ـ مشكلة مصر الفتاة :

بعد أيام قليلة من إعلان أصحاب « مصر الفتاة » المصريين لانتقال جريدتهم إلى ملكية « أوجست كاين » الألماني كتب المعتمد البريطاني في القاهرة تقريراً طويلاً إلى وزير الخارجية في لندن عن هذه المسألة .

وكان رأى جورست أن هناك ثلاثة جوانب للمسألة :

١ — أن البيع قد تم لتتجنب الجريدة أى متاعب ناتجة عن تطبيق قانون المطبوعات على الصحف الوطنية .

٢ — إن البيع إسمى بدليل أن المالك الجديد ميكانيكى ذو مرتب صغير ولا خبرة له على الإطلاق في ميدان الصحافة .

٣ — بهذا البيع سيتم معرفة ما إذا كان القانون سينفذ على الأجانب أم لا .

وقد خرج السير إلدون جورست من كل هذا بأن الأمر بالغ الأهمية سواء للحكومة المصرية أو للصحف التى تعاديها التى تنتظر ماسوف تفعله الحكومة.

ورأى أنه إذا استمر المالك الألماني الجديد على نفس سياسة العداء التى كانت تنتهجها الجريدة من قبل فيجب أن تقوم الحكومة المصرية بإيقاف « مصر الفتاة » ومصادرة مطبعتها ، ولكن هذا الإجراء يحتاج إلى معونة القنصلية الألمانية التى قد ترفض تقديمها مما قد يؤدى إلى نشوب نزاع بين الحكومتين المصرية والألمانية .

وبناء على كل ذلك فقد اقترح المعتمد البريطاني شرح الأمر للسفير البريطاني في برلين وأن يطلب من الحكومة الألمانية الإبراق إلى ممثلها في القاهرة للمعاونة في تنفيذ القانون على الصحيفة الوطنية(١) .

وتسلمت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة السير جورست ورات ان تنتهز هذه الفرصة فتحول المعونة الديبلوماسية المطلوبة من الممثلين السياسيين لألمانيا في القاهرة إلى اعتراف من تلك الدولة بقانون المطبوعات . فقد نبهت على السفير البريطاني في برلين بتقديم مذكرة رسمية للحكومة الألمانية يبلغها فيها باستعداد الحكومة المصرية للموافقة على نقل ملكية الجريدة إلى الهركاين على شرط أن يتقدم بطلب للحصول على ترخيص حسب المادة السابعة من قانون المطبوعات مصحوب بتوصية من القنصل الألماني العام في القاهرة(٢) .

ومعنى قبول الحكومة الألمانية لمثل هذا الإجراء قبولها لتنفيذ هذا القانون على رعاياها في مصر وهو ما كان الكونت هتزفلدت Hatzfeldt القنصل الألماني العام في القاهرة متردداً في الإعتراف به دون تعليمات من حكومته(٣).

وعلى ضوء هذه التعليمات أعد « السير جوشن » مذكرة بالموضوع تقدم بها لوزير الخارجية الألمانية في أوائل الشهر التالى — مايو — ، وفي اللقاء الذى

(١) F.O. 407/174 No. 51 Sir E. Corst to Sir Edward Grey April 17, 1909 Desp. No. 42.

(٢) F.O. 407/174 No. 55 Grey to Sir Goschen April 30, 1909 Desp. No. 122

(٣) F.O. 407/174 Inc. En. No. 55 Draft of the Memorandum Communicated to German Government.

تم بين السفير والوزير أثناء تقديم المذكرة أشار الأول إلى عجلة الأمر لخطورته على الأمن العام في مصر .

وقد أجاب الهر « فون سوخن » وزير الخارجية الألماني بأنه لن يستطيع أن يقدم أى رد في الموضوع قبل بضعة أيام ولما ألح السفير البريطاني ذكر له فون سوخن بأن الأمر يستلزم إجراء بعض المشاورات مع الدول الأخرى ذات المصالح في مصر .

ولما يزيد عن عشرين يوماً ظل السير جوشن يطلب رداً حتى قدمت له وزارة الخارجية الألمانية هذا الرد على صورة مذكرة مكتوبة في ٢٦ مايو تعيد فيها اعتذارها عن عدم قدرتها على إرسال رد محدد سريع على أساس أن قانون المطبوعات قد صدر دون موافقة الدول وقد يكون معارضاً للإمتيازات وهو لهذا موضوع مشاورات قد تستمر لبعض الوقت(١) .

وقد رأت الحكومة البريطانية في تلكؤ وزارة الخارجية الألمانية « تعويق للحكومة المصرية عن تطبيق قانون المطبوعات على صحيفة مصرية بذيئة وإحباط لإجراءات فرض الأمن الداخلى » وطلبت من سفيرها في برلين أن يذكر للألمان أنه مما لا يتصوره العقل في مثل تلك الظروف أن تلقى هذه الأعمال اعترافاً رسمياً من القنصلية الألمانية في القاهرة خاصة على ضوء تعهد الحكومة الألمانية في مذكرتها السرية إلى الحكومة البريطانية المؤرخة في ١٩ يونيو ١٩٠٤ « بعدم تعويق عمل بريطانيا في مصر بطلب تحديد موعد معين لإنهاء الإحتلال البريطاني أو بأى وسيلة أخرى » . وطلبت منه أيضاً أن يبلغ الهر « فون سوخن » أن الحكومة البريطانية لا تتصور أن الحكومة الألمانية تدعم عقد مزيف أبرم بهدف تمكين صحيفة مصرية تصدر باللغة العربية من إثارة المتاعب في مصر(٢) .

أجاب وزير الخارجية الألمانية على تلك الإحتجاجات بأن أرسل للقنصل الألماني العام في القاهرة يطلب منه رفض الإعتراف بشراء كاين للجريدة

---

(١) F.O. 407/174 No. 77 Goschen to Grey May 26, 1909 Desp. No. 193 Conf.
(٢) F.O. 407/174 No. 81 Grey to Goschen June 9, 1909 Desp. No. 154.

المصرية إذا كانت هناك أى شكوك تحوط حول صحة عقد الشراء وذلك طبقاً للقانون الألماني . وإن كان قد أبلغ السفير البريطاني في برلين صعوبة العثور على الأدلة المادية التى تثبت زيف هذا العقد(١) .

وبينما تجرى هذه المباحثات بين لندن وبرلين كانت « مصر الفتاة » في القاهرة تحس بالأمان التام وتمارس هجومها العنيف على الوزارة والإحتلال ، وقد رأى جورست أن إحياء قانون مطبوعات ١٨٨١ أثر تأثيراً كبيراً في الصحافة الوطنية فيما عدا هذه الجريدة(٢) .

والواقع أن الإطلاع على « مصر الفتاة » في تلك الأيام يوضح تماماً أنها قد أصبحت أكثر تطرفاً منها قبل صدور القانون ، ولعل ذلك يعود إلى أن الأقلام المتطرفة التى لم تعد تجد ميداناً في الصحف الوطنية المصرية الأخرى لجأت إليها .

وقد أخذت هذه الصحيفة في مهاجمة — وبعنف — كافة الأطراف المعادية للحزب الوطنى ، فتنتهز فرصة حادثة سكر من بعض الجنود البريطانيين في الإسكندرية لتتهمهم بالإعتداء على « الطهارة والعفاف » في مقال طويل ومثير للغاية(٣) تألم منه جورست غاية التألم وأكد لحكومته عدم صحة ما جاء فيه ورأى أن هدفه الأساسى إثارة الناس على الجيش البريطاني(٤) .

كما تتهم « مصر الفتاة » القناصل الإنجليز بأنهم يعملون في توريد الحشيش بسمهم وتصف هذا بأنه « فضيحة كبرى وحادث مدهش »(٥) وتنتهز ذكرى مذبحة الإسكندرية في ١١ يونيه فتصدر مجللة بالسواد وتصفه أنه « يوم الجناية الإنجليزية على مصر فاذكروه أيها المصريون ولا تنسوه » وتذكر المحتلين أنه لا يأس « والتاريخ يقص علينا قصص عشرين أمة تسلطت على

---

(١) F.O. 407/174 No. 86 Goshen to Grey June 14, 1909 Tel. No. 74.

(٢) F.O. 407/174 No. 90 Gorst to Grey June 20, 1909 Desp. No. 71.

(٣) مصر الفتاة فى ٣١ مايو ١٩٠٩ مقال بعنوان « سطو جيش الاحتلال على الطهارة والعفاف » .

(٤) F.O. 407/174 No. 90 Gorst to Grey. June 20, 1909 Desp. No. 71.

(٥) مصر الفتاة فى ٥ يونيو ١٩٠٩

هذه الديار فابتلعتها أرض مصر وبقى ابن النيل خالداً على الزمن والحوادث . كيف يتطرق اليأس إلى قلوبنا ونحن أمة لها قديم تبنى جديدها عليه ، ولها نفوس أبية تأنف الضيم فصبراً اللهم صبراً »[١] .

وفي نفس الوقت تهاجم « مصر الفتاة » رئيس النظار بقسوة ، فعندما يغادر الخديو البلاد في زيارة لإنجلترا ويترك بطرس باشا قائمقاماً عنه تهاجم الأخير وتذكره بمواقفه في حادثة دنشواى واتفاقية السودان وقانون المطبوعات[٢]

وتغتنم فرصة ذكرى حادثة دنشواى لتنشر في صدرها صورة مجللة بالسواد لبطرس باشا غالى وكانت حريصة على تعريف صاحب الصورة للقراء بأنه « صاحب العطوفة بطرس باشا غالى رئيس مجلس النظار ورئيس محكمة دنشواى المخصوصة » ومعها مقال ملىء بالتحقير والإهانات لرئيس النظار[٣] .

والإحساس يتزايد لدى قارئ الجريدة في تلك الأيام أن الحماية التى حصلت عليها بشراء كاين الصورى لها قد جعلتها في غاية الجرأة والاستخفاف بالحكومة ويكتب أحد محرريها[٤] معبراً عن هذا في مقال يرد به على اتهام الأجبشيان جازيت لها بالتعصب فيقول في عنوان مقاله « زيدونا تهديداً ووعيداً نزداد جرأة وثباتاً[٥] » .

وقد شكا المعتمد البريطاني من هذا الموقف مرير الشكوى ورأى أن « المثل السيئ لهذه الجريدة سوف تحتذى به بقية الجرائد ومن ثم يفقد قانون المطبوعات كل قيمة له » وطالب حكومته بأنه في حالة عدم تقديم الحكومة الألمانية لحل معقول فيجب تنفيذ قانون المطبوعات المصرى على الجريدة على الفور وإذا تظلم الرعية الألمانية فعليه أن يلجأ إلى المحاكم المختلطة وهو الحل الطبيعى لمثل هذا الموقف [٦] .

---

(١) مصر الفتاة فى ١١ يونيو ١٩٠٩

(٢) مصر الفتاة فى أول يونيو ١٩٠٩ مقال بعنوان : « قائم مقام أمير البلاد على عرش الفراعنة » .

(٣) مصر الفتاة فى ٢٨ يونيو ١٩٠٩

(٤) اسمه محمد شفيق .

(٥) مصر الفتاة فى ١٤ يونيو ١٩٠٩

(٦) F.O. 407/174 No. 90 Gorst to Grey June 20, 1909 Desp. No. 71.

وقبل وصول تلك الآراء إلى لندن كان السفير البريطاني قد اجتمع بوزير الخارجية الألماني الذى أكد له أن حكومته مقتنعة تماماً برفض معونة الرجل الألماني إذا ثبت أن العقد الذى أبرمه ليس عقداً حقيقياً . وقد شارك الهرستمريخ Stemrich رئيس الإدارة القانونية بالوزارة في الحديث في ذلك الاجتماع وأكد أن قانونيي إدارته يرون أن هذه المشكلةليس لها حل، وأن القانون الخاص بالعقود الغير الحقيقية لايمكن أن يطبق على هذه الحالة(١) .

وقدم القنصل الألماني العام في القاهرة بيانات مماثلة للمعتمد البريطاني يذكر له فيها أنه غير قادر على العثور علىحل سريع للمشكلة ، و من ثم فإن « مصر الفتاة » لاتزال تتمتع بالحماية الألمانية كما أنها باقية على لهجتها الهجومية العنيفة(٢) .

ولكن رغم هذه التصريحات والبيانات الغير المشجعة من جانب الألمان فإن الموقف ما لبث أن تغير سريعاً بعد وصول اقتراح السير جورست باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قانون المطبوعات على مصر الفتاة ، وقد أحيل الاقتراح على السفارة البريطانية في برلين(٣) التى أبلغت هذه النية بدورها إلى وزارة الخارجية الألمانية ورجتها أن تسرع في البحث عن حل للموقف الحرج بدلاً من أن يتحول الأمر إلى أزمة ديبلوماسية ، وقد وعد المسئولون في الوزارة الألمانية بالوصول إلى حل عملى للمشكلة على وجه السرعة وإن كانوا قد طلبوا من البريطانيين ألا يتخذ أى إجراء في القاهرة قبل أن يقدموا إجابتهم النهائية(٤) .

ولم يتأخر رد الحكومة الألمانية كثيراً فقد قدم سفيرها في لندن الكونت مترنيخ إلى الحكومة البريطانية في أوائل الشهر التالى — أغسطس — مذكرة يبلغها فيها بأن كاين قد قطع علاقته مع مصر الفتاة وغادر مصر بعد أن ثبت

---

(١) F.O. 407/174 No. 92 Goschen to Grey June 23, 1909 Desp. No. 241 A. Conf.

(٢) Ibid No. 97 Corst to Grey July 7, 1909 Tel. No. 21.

(٣) Ibid No. 98 Grey to Count De Salis July 7, 1909 Desp. No. 174 Conf.

(٤) Ibid No. 99 Count De Salis to Grey July 10, 1909 Tel. No. 84.

أن عقده مع « مصر الفتاة » لم يكن عقداً حقيقياً ، وإن السلطات المصرية أصبحت حرة في اتخاذ أى إجراءات ضد ملاك الجريدة الحقيقيين (١) .

وفي نفس اليوم قدمت وزارة الخارجية الألمانية مذكرة مماثلة إلى السفارة البريطانية في برلين(٢) كما أبلغ ممثل القنصل الألماني العام في القاهرة ممثل المعتمد البريطاني فيها بفحوى المذكرة نفسها كما أرسل كاين في هذا اليوم أيضاً — ٣ أغسطس — خطاباً إلى قلم المطبوعات بوزارة الداخلية المصرية يبلغها فيه أنه قد حصل على وظيفة في أحد المصانع الألمانية ، وأضاف أنه قد أعاد « مصر الفتاة » إلى ملاكها القدامى .

وقد ظلت هذه الصحيفة تصدر رغم ذلك وإسم كاين على رأس صفحتها الأولى باعتباره مالكها مما دعا وزارة الداخلية المصرية إلى طلب حذف هذا الإسم بعد ذلك وأن يقدم أصحاب الجريدة للسلطات كل المعلومات الخاصة بها كما جاء في قانون المطبوعات . وقد نصحت الوكالة البريطانية في القاهرة الحكومة المصرية باتخاذ هذا الإجراء بأسرع مايمكن قبل أن يعثر الملاك الحقيقيون على أجنبى آخر يستعملونه « كرجل مخلب » (٣) .

ورضخت « مصر الفتاة » لطلبات قلم المطبوعات بنظارة الداخلية وأعلنت في ١٤ أغسطس أن الجريدة قد عادت « إلى من وضعوا أساساتها المتينة حباً في الخدمات الوطنية المخلصة » ، وكتب رئيس تحريرها يذكر أن « المالك يتغير ولكن القلم لايتغير »(٤) .

وقد تقرر بعد ذلك معاملة « مصر الفتاة » بنفس معاملة بقية الجرائد الوطنية وإن كان قد تقرر في نفس الوقت عدم اتخاذ أى إجراءات ضدها وقتذاك بسبب الأعمال التى ارتكبتها (٥) وكان الهدف من وراء هذا القرار

---

(١) F.O. 407/174 Inc. In. No. 114 Count Metternich to Grey, Aug. 3, 1909.

(٢) Ibid No. 113 Goschen to Grey Aug. 3, 1909 Desp. No. 203.

(٣) Ibid No. 124 Graham to Grey Aug. 8, 1909.

(٤) مصر الفتاة فى ١٤ اغسطس ١٩٠٩

(٥) F.O. 407/174 No. 115 Grey to Graham Aug. 5, 1909.

الأخير ألا تحس الجريدة أو الجرائد الوطنية أنه كان هناك حماية فعلية لها من جراء شراء كاين لها مما قد يدفعها إلى تكرار المحاولة .

ونلاحظ بعد ذلك على « مصر الفتاة » أنها قد أقلعت عن الهجوم الحاد المباشر على الوزارة وعلى الاحتلال ، واستبدلت هذا الهجوم بوسائل أخرى مثل الحديث عن فساد الحالة الاجتماعية في مصر أو عن حرية الصحافة العثمانية ، وكان في هذه المقالات من الإيحاءات أكثر مما فيها من نقد صريح .

كما لجأت الجريدة الوطنية إلى « الرمزية » في هجومها على المحتلين فأصدرت عدة مقالات بعنوان « الحسنات والسيئات لكويتب صغير ومحيرر حقير » بتوقيع « الصياد » .

ولكن لا « الإيحاء » ولا « الرمزية » كان لهما قيمة الهجوم المباشر الذى انتهجته الجريدة طول فترة ملكية (كاين) إلا سمية لها . ومن ثم يمكن أن يقال إن مشكلة « مصر الفتاة » قد انتهت فعلاً ونجحت سلطات الاحتلال في التخلص من هذا الموقف الصعب الذى أوجدها فيه لجوء الجريدة المذكورة إلى الحماية الألمانية .

ثانيا ـ تنفيذ القانون على الصحف الوطنية الأخرى :

حقاً أن سلطات الاحتلال قررت تنفيذ قانون المطبوعات في أضيق نطاق ممكن ولكن كان هناك مع القانون القرار الآخر الذى خوّل وزير الداخلية مقاضاة الصحف[1] والذى بدا عند صدور القانون كأن الهدف منه استنفاذ الوسائل القضائية قبل اللجوء إلى الوسائل الإدارية ، وفي تلك الحقبة من الصراع بين السلطات الحاكمة وبين الحزب الوطنى استعمل هذا القرار على نطاق واسع .

---

(١) فقد صدر القانون على شكل قرارين الأول باحياء قانون نوفمبر ١٨٨١ والثانى قرار بتكليف « ناظر الداخلية باقامة الدعوى أمام المحاكم عن المخالفات التى تقع من الجرائد ما لم يستصوب المجلس تنيذ المادة ١٣ من القانون للوصول الى الغاية المقصودة » ، وبذلك أصبح القانون سلاحا ذا حدين .. حد قضائى لمصادرة حريات الصحفيين وزجهم فى السجون .. وحد ادارى لمصادرة حرية الصحف بانذارها أو تعطيلها أو اغلاقها (! !)

وكانت أول ضحايا استعمال هذه الإجراءات القضائية جريدة « القطر المصرى » المتطرفة وصاحبها .

ورغم أن تقديم «أحمد حلمى» للمحاكمة لمهاجمته الخديو وأسرة محمد على قد تقرر قبيل صدور القانون إلا أن هذه المحاكمة لم تتم فعلاً إلا في أعقاب صدوره ، فقد صدر الحكم في ١٦ أبريل ١٩٠٩ ضده بالحبس عشرة شهور وبإيقاف جريدة القطر المصرى ستة شهور وإعدام العدد ٣٧ منها الذى صدر فيه الهجوم على الأسرة الحاكمة .

كما حوكم أحمد حلمى في نفس الوقت لتزعمه للمظاهرة التى قامت في أول أبريل ١٩٠٩ احتجاجاً على قانون المطبوعات وصدر ضده حكم آخر بستة أشهر بتهمة إهانة الحكومة في خطبته التى ألقاها في المظاهرة[1] .

ولا شك أن هذه الأحكام كانت قاسية للغاية على صاحب القطر المصرى وجريدته ، ويمكن أن تعيد هذه القسوة لسببين :

أولاً : تطرف أحمد حلمى البالغ ضد الخديو والاحتلال والحكومة ، وكان هذا التطرف واضحاً تماماً في كل صفحة من صفحات جريدته .

ثانياً : أنه رغم تمسك صاحب « القطر المصرى » بانتمائه إلى الحزب الوطنى إلا أن قادة هذا الحزب — خاصة الشيخ جاويش — نظروا إليه بعدم رضاء لخروجه عن اللواء في أعقاب وفاة مصطفى كامل دون موافقتهم .

وقد ظل هذا الفتور قائماً بين زعماء الحزب وبين أحمد حلمى حتى صدور الحكم ضده في قضية مهاجمة أسرة محمد على . ويكفى لإظهار مدى هذا الفتور أن « اللواء » ظل يتجاهل هذه المحاكمة ولم يشر إليها بكلمة حتى يوم صدور الحكم رغم قسوة هذا الحكم .

وبالطبع فقد انتهزت السلطات الحاكمة هذا الانقسام الداخلى بين صحف الحزب لتعصف ببعضها دون أن تثير الضجة المنتظرة مع مثل هذا الحدث .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد : رمز الاخلاص والتضحية ص ١١٠ .

وقد ظلت « القطر المصرى » معطلة خلال الشهور الستة التى تقرر تعطيلها فيها ثم عادت إلى الصدور مرة أخرى في ٢٣ أكتوبر ١٩٠٩ .

وظهر إثنا عشر عدداً من هذه الجريدة حتى ٧ يناير عام ١٩١٠ ونلاحظ في هذه الأعداد ما يلى :

١ — أن الصفاء قد عاد بين أحمد حلمى السجين وبين رجال الحزب الوطنى ، ويظهر هذا سواء في مقالات « القطر المصرى » و « اللواء » أو في الصور التى نشرت بعرض الصفحة الأولى غداة صدور حكم بحبس عبد العزيز جاويش له ولأحمد حلمى بوصفهما سجينى الحرية[1] .

٢ — أن « القطر المصرى » حاولت أن تلعب نفس لعبة « مصر الفتاة » فأجرت بعض الأجانب لتولى إدارة سياستها ، وقد تولى هذا العمل في العدد الأول « جبرييل سكور دينو » الإيطالى ، ثم خلفه فيه في الأعداد التالية راؤول مارشان Raoul Marchand الفرنسى .

ولكن الواضح تماماً أن سلطات الاحتلال لم تعد تهتم بمثل هذه اللعبة ، فلم نعثر في الوثائق البريطانية على الإطلاق إلى ما يشير لأى اهتمام من جانب هذه السلطات بتولى هؤلاء الأجانب لإدارة الجريدة المذكورة .

٣ — كان من البادى تماماً أن « أحمد حلمى » يحرر جريدته من وراء القضبان ، فقد جاء في أول أعدادها بعد التعطيل أن من يحررها هم « نخبة من كبار الكتاب » ، كما أن أغلب مقالاتها كانت غفلاً من الإمضاء ، وفوق ذلك فإن التطرف الذى اتسمت به مقالاتها وأسلوب هذه المقالات ينبئ تماماً أن « أحمد حلمى » هو كاتبها .

يكتب الرجل في جريدته في ٢٩ أكتوبر مقالاً بعنوان « صلاح الرعية بصلاح ملوكها » بتوقيع « أديب ناصح » جاء فيه « فيا كل ملك غشوم أو حاكم ظلوم ما ضرك لو تتزود قبل حلول الأجل وانقطاع الأمل فلا تحكم

---

(١) القطر المصرى فى ١٩ نوفمبر ١٩٠٩

في عباد الله بحكم الجاهلين ولا تسلك بهم سبيل الظالمين ولا تسلط المستكبرين على المستضعفين فإنهم لايرقبون في مؤمن عهداً ولا ذمه فتبور بأوزارك»[١] .

ثم يكتب مقالاً آخر بعنوان « حكومة الفرد » في العدد التالى به هجوم عنيف على حكم الفرد والواضح أن المقصود منه حكم الخديو .

ثم مقالات أخرى في ١٩ نوفمبر بعنوان « نحن والمحتلون » و« اليوم احتلال وغداً استقلال » وكلها هجوم على الانجليز .

كما صدر أحد أعداد الجريدة وقد كتبت بالمانشيت العريض « فلتسقط حكومة الفرد »[٢]

والواقع أن هذا الهجوم المركز قد أقلق سلطات الاحتلال بالقاهرة التى قررت أخيراً الحصول على الإذن من لندن بإغلاق الجريدة نهائياً لاسيما أن الجريدة قد شنت أعنف هجوم لها في آخر أعدادها المؤرخ في ٧ يناير ١٩١٠ ، ورغم أن هذا الهجوم لم يتناول الخديو بصورة مباشرة إلا أنه ذكر الأعمال السيئة للحكام الآخرين التى يمكن نسبها للخديو نفسه ، وقد رأى المعتمد البريطاني أن الأخطاء التى أشير إليها في هذا المقال على اعتبار أنها أخطاء الحكام الظالمين عموماً هى نفس الأخطاء التى ينسبها خصوم الخديو له .

وقد أبلغت الحكومة المصرية رغبتها إلى السير جورست في إصدار قرار من « مجلس الوزراء » بإغلاق هذه الجريدة بمقتضى المادة ١٣ من قانون المطبوعات .

ورأى المعتمد البريطاني أنه ليس هناك فرصة أنسب من تلك لتطبيق هذه المادة « فكل مصرى يرى في هذه المقالة دعوة لأعمال العنف ضد صاحب التاج . وهناك شعور قوى بأنه لن يتأخر اتخاذ إجراءات الإغلاق ضد هذه الجريدة » وألح على وزير الخارجية في الموافقة على طلب الحكومة المصرية على الفور[٣] .

---

(١) القطر المصرى فى ٢٩ اكتوبر ١٩٠٩

(٢) القطر المصرى فى ٢٦ نوفمبر .

(٣) F.O. 407/175 No. 5 Gorst to Grey Jan. 8, 1910 Desp. No. 3.

وبوصول موافقة السير ادوارد جراى البرقية في نفس اليوم(١) صدر قرار إغلاق « القطر المصرى» وكانت النهاية لأول صحيفة يمكن أن ننسبها للحزب الوطنى .

* * *

رغم القسوة التى عومل بها « أحمد حلمى» وجريدته إلا أن المواجهة الحقيقية بين « قانون المطبوعات» وبين صحافة الحزب الوطنى تمثلت في محاولة تنفيذ هذا القانون على « اللواء » لسان حال الحزب .

وكما ذكرنا من قبل كانت الظروف تحتم على سلطات الاحتلال عدم تنفيذ القانون بقسوة ، وكان هذا واضحاً تماماً بالنسبة « للواء » لأن الضجة التى يمكن أن تحدث فيما يتعلق بهذا التنفيذ القاسى مع « اللواء » بالذات لن تعادلها ضجة ، ليس فقط لأنه جريدة الحزب الرسمية ولكن هناك الجانب العاطفى الهام نحو هذه الجريدةبالذات ، فهى صحيفة « مصطفى كامل » بكل ما يحمله هذا الإسم من معاني في داخل مصر وخارجها .

وكان اللواء قد خفف من حدة لهجته كثيراً بعد صدور القانون بأيام ، ولكن بعد حوالى شهرين عاد إلى بعض حدته ، ولما لم يحدث أى رد فعل من جانب سلطات الاحتلال أو الحكومة أخذ يتصاعد بهذه الحدة حتى عادت إلى أقصى مراحل العنف وشجعه على ذلك أن « مصر الفتاة » كانت ترتع في ذلك الوقت في بحبوحة من التطرف وفرها لها إسم «كاين» الألماني على صدرها . وقد سجل ممثل المعتمد البريطاني في القاهرة هذه الحقيقة حين كتب إلى وزارة الخارجية في لندن يقول « إن التسامح الذى تمتعت به جريدة مصر الفتاة التى حمتها ألمانيا قد خلق انطباعاً عاماً بأن السلطات غير قادرة أو غير راغبة في تطبيق القانون ونتج عن ذلك أن عادات لهجة اللواء تزداد عنفاً خاصة فيما يتعلق بالدستور والمطالب المتطرفة الأخرى» (٢)

وقد تمثل أقصى عنف جريدة الحزب الوطنى في المقال الذى كتبه الشيخ عبد العزيز جاويش في ٢٨ يونيو ١٩٠٩ بمناسبة « ذكرى دنشواى

(١) F.O. 407/175 No. 6 Grey to Gorst Jan. 8, 1910 Tel. No. 3.

(٢) F.O. 407/174 No. 131 Graham to Grey Aug. 23, 1909 Desp. No. 98 Conf.

وكان مما جاء فيه « سلام على تلك الأرواح البريئة التى انتزعها بطرس باشا غالى رئيس المحكمة المخصوصة بقضائه من مكامنها في أجسامها كما تنتزع سلوك الحرير من خلال الشوك . . . سلام على أولئك الذين وقف هلباوى باشا فثار فيهم ثوران الجبارين ثم انقلب على رقابهم فقضمها وعلى دمائهم فأرسلها تجرى في الأرض تلعن الظالمين وتتوعد الآثمين . . وما لبث بطرس باشا غالى وزميله قاضى دنشواى أحمد فتحى باشا أن استهوتهما المناصب واسترهبتهما سطوة الاحتلال فأنطقهما بذلك الحكم الجائر لرغبة في الألقاب والمناصب وعودة النفس إلى الشعور بالواجب » (١)

ورغم هذا العنف في مهاجمة كبار الموظفين المصريين إلا أنه بعد دراسة عميقة قد تقرر ضبط النفس وعدم استعمال قانون المطبوعات مع اللواء — والاكتفاء بتقديم الشيخ جاويش إلى المحاكمة وهو ما كانت تستطيع أن تفعله الحكومة قبل صدور القانون للذكور .

وقدمت القضية إلى محكمة عابدين حيث نظرها القاضى « محمد بك سرور » وطلب الدفاع كافة أوراق محاكمة دنشواى ولكن القاضى رفض هذا الطلب .

والفارق واضح بين محاكمة أحمد حلمى صاحب « القطر المصرى » وبين محاكمة الشيخ جاويش رئيس تحرير « اللواء » فالمحاكمة الأخيرة صحبها ضجة وإن لم تعادل الضجة التى أحدثتها محاكمة الشيخ جاويش الأولى عام ١٩٠٨ (٢) إلا أنه قطعاً ليس من وجه للمقارنة بين اهتمام الحزب وصحفه وجماهيره بقضية الشيخ جاويش وبين اهتمامه بقضية أحمد حلمى .

فمصر الفتاة تهاجم المحاكمة وترى أن « الصحافي المصرى أصبح وعلى رأسه سيفان مشهوران قانون المطبوعات وقانون المحاكم الأهلية يهددان حياته ووجوده . فموقف الصحافي اليوم من أحرج المواقف فإنه إن أخلص

---

(١) اللواء فى ٢٨ يونيه ١٩٠٩

(٢) وهى المحاكمة التى سببها مقال الشيخ جاويش عن ثورة عبد القادر حبوبة فى الجزيرة فى السودان ١٩٠٨ واتهم فيها حكومة السودان بأحداث « مجزرة بشرية شبيهة بدنشواى » .

في وظيفته وخدم بلاده بما يقتضيه الشرف والذمة لايسلم من العطب والأذى وإن هو اتقى شر السيفين أهمل في أقدس الواجبات الوطنية وأجدرها بالتعلق والتمسك »[١] .

كما أن « اللواء » انتهز فرصة إدلاء « رشدى باشا » ناظر الحقانية بتصريح مؤداه أن الشيخ جاويش سيحكم عليه هذه المرة ليهاجم الحكومة ورجالها في حملة عنيفة .

وتعترف الوثائق البريطانية بازدحام قاعة المحكمة خلال جلسات المحاكمة وتجمهر أعضاء الحزب حول هذه القاعة الذين كانوا يستقبلون الشيخ في غدواته وروحاته بالهتاف والتصفيق إلا أن هذا الجمهور كان منظماً ولم يسبب أى متاعب للشرطة[٢] .

وقد صدر الحكم في ٥ أغسطس بتغريم الشيخ جاويش مبلغ ٢٠ جنيهاً لهجومه على موظفين عموميين ، وسعد الحزب الوطنى بهذا الحكم فخرجت صحفه تكيل المديح للقاضى الذى لم يتأثر بمركز خصم الشيخ جاويش —بطرس غالى — [٣] ، ولكن على الجانب الآخر عبرت السلطات البريطانية عن دهشتها لهذا الحكم الخفيف وعللته بأن هناك عوامل خفية شخصية وسياسية أثرت على القاضى في هذا الحكم ورأت أنه لابد من جهود أخرى في محكمة الاستئناف وأعربت عن أملها في صدور حكم قاس من هذه المحكمة[٤] .

وفي خلال الأيام العشرين بين صدور الحكم الابتدائي وبين الجلسة التى تقررت لعقد جلسة محكمة الاستئناف في ٢٥ أغسطس حدثت تطورات ثلاثة هامة :

الأول : نجاح الاتصالات البريطانية — الألمانية في أبعاد كاين عن مصر وحرمان « مصر الفتاة » من الحماية التى اسبغت عليها ، وكان لهذا دلالة

---

(١) مصر الفتاة فى ٥ اغسطس ١٩٠٩

(٢) F.O. 407/174 No. 123 Graham to Grey Aug. 8, 1909 Desp. No. 94.

(٣) مصر الفتاة فى ٦ اغسطس ١٩٠٩

(٤) F.O. 407/174 No. 123 Graham to Grey Aug. 8, 1909 Desp. No. 94.

هامة وهى إضعاف إمكانية الصحف الوطنية الأخرى في اللجوء إلى مثل هذا الأسلوب .

الثاني : أغرى حكم الغرامة الخفيف على الشيخ جاويش ، أغرى رئيس تحرير اللواء على الاستمرار في هجومه العنيف على الاحتلال ، وقد اغتنم فرصة تنفيذ حكم الإعدام على « دنجرا » الشاب الهندى الذى اتهم باغتيال السير كرزون ديلى فكتب عدة مقالات في مديح هذا الشاب وإطرائه ووصفه بالوطنية ، وقد صدر أعنف المقالات في اليوم الذى كان مقرراً لتنفيذ الحكم في هذا الشاب وجاء فيه أن « اليوم تنقد نار الحقد على انجلترا في صدور الهنود . . . اليوم يزداد سعيرها ويشتد لهيبها . . اليوم يضاعف هؤلاء القوم جهادهم في سبيل استقلالهم . . اليوم تتصدع دولة الاستعمار .

« سلام عليك يادنجرا . سلام في ظلمات القبور . سلام عليك كلما ذكرك الذاكرون . سلام عليك حياً وميتاً[1] » .

وقد أعرب بطرس باشا غالى من خشيته لممثل المعتمد البريطاني في القاهرة من هذه المقالات لأن انتشار اللواء « بين الطلبة والطبقات الجاهلة قد يؤدى إلى أن يحاول أحدهم القيام بما قام به دنجرا في أحد الوزراء المصريين أو كبار الموظفين وذلك لاكتساب شهرته » وأرسل المستر جراهام هذه الآراء إلى وزير الخارجية البريطاني مطالباً بتخويله حق التصريح « لمجلس النظار المصرى» بتنفيذ قانون المطبوعات وإنذار اللواء[2] .

الثالث : زار مدير تحرير اللواء الدكتور رفعت منصور في نفس الفترة استنبول بهدف التخلى عن جنسيته العثمانية ليصبح بعد ذلك مواطناً أمريكياً[3] . وكان هذا يعنى أن اللواء يعمل للحصول على الحماية الاجنبية كما فعلت مصر الفتاة .

* * *

أخذت السلطات البريطانية في القاهرة زمام المبادرة على ضوء كافة هذه التطورات ، وكان أول مواجهتها لها حصولها على الإذن من وزارة

(١) اللواء فى ١٧ أغسطس ١٩٠٩

(٢) F.O. 407/174 No. 125 Graham to Grey Aug. 20, 1909 Tel. No. 26.

(٣) Ibid No. 131 Graham to Grey Aug. 23, 1909 Desp. No. 98 Conf.

الخارجية في لندن بإنذار اللواء[١] نتيجة للمقالات التى حررها الشيخ جاويش عن دنجرا ، وفي نفس اليوم الذى طلب فيه من جريدة الحزب الوطنى نشر الإنذار صدر حكم محكمة الاستئناف في قضية مقال « ذكرى دنشواى » ، وقد طابق الحكم المذكور توقعات ممثل المعتمد البريطاني في القاهرة فقد عُدل الحكم الابتدائي من الغرامة إلى الحبس ثلاثة شهور على الشيخ جاويش وكان وقع الحكم غاية في القسوة على دوائر الحزب .

كما تم وأد محاولة الدكتور رفعت منصور بالحصول على الجنسية الأمريكية واستطاع بطرس باشا غالى رئيس النظار أن يحصل على خطاب من المعتمد الأمريكى في القاهرة يمكنه من اتخاذ أى إجراء فعّال حيال الجريدة[٢] .

* * *

وقد أثار الحكم والإنذار الجرائد الوطنية ، وكان هذا أسوأ ما نزل بصحيفة الحزب الوطنى في شهور ما قبل اغتياس بطرس باشا .

والواقع أن إنذار اللواء أو الحكم على الشيخ جاويش يبدوان أسلوباً هيناً للغاية إذا ما قورنا بأسلوب مواجهة الحركة الوطنية وصحافتها بعد حادث الاغتيال المذكور .

والفرق بين الأسلوبين يتضح تماماً عندما نرى أن الأسلوب الخفيف قد حول الصحفيين المحكوم عليهم إلى أبطال والإنذارات الموجهة إلى الصحف إلى أوسمة وهو ما نبضت به أقوال الجرائد واحتجاجات المواطنين بينما حول الأسلوب العنيف الصحفيين إلى ضحايا والإنذارات إلى أوامر إغلاق .

كما أن الأسلوب الأول زاد الصحف الوطنية جرأة وتطرفاً بينما أدى الأسلوب الآخر إلى إسكات ألسنتها نهائياً . . .

وأوضح دليل على ذلك رد اللواء على الإنذار الذى وجه إليه . . يقول اللواء « أتريدون أن نتبع مذهبكم في تمليق المحتل والتسبيح بحمده في البكرة والعشى وأن نلتمس منه التفضل علينا بمطالبنا الوطنية فإذا رفض وهو راستغفرناه .

---

(١) F.O. 407/174 No. 127 Grey to Graham Aug. 23, 1909 Tel. No. 36.

(٢) Ibid No. 131 Graham to Grey Aug. 23, 1909 Desp. No. 98 Conf.

« أتريدون أن ننسى أنفسنا وحقوقنا ونضع أيدينا على صدورنا وكلما قال المحتل كلمة شهدنا له بالصدق حتى ولو طعن على ديننا أو سب أمراءنا على مسمع منا .

« أتريدون أن يصرح بأن الاحتلال باق إلى الأبد ونسكت على قوله » وترد جريدة الحزب الوطني على كافة هذه التساؤلات وتساؤلات أخرى بـ « اللهم إنا نأنف أن نتبع ما تدعوننا إليه من ممالأة المحتل على هضم حقوق هذه الأمة القديمة المجيدة وخير لنا أن نعذب في سبيل الحق من أن نترك آمنين على الباطل[1] »

ويعترف ممثل المعتمد البريطاني في القاهرة بأن الإنذار والحكم على الشيخ جاويش أديا إلى نشوب المظاهرات ضد الحكومة في القاهرة وفي الاسكندرية ، وقدر عدد المتظاهرين في العاصمة بثمانمائة متظاهر على الأقل، ولكن رغم هذا الاعتراف لم يخف ارتياحه لفشل محاولة من زعيم الحزب « محمد فريد » لإغراء الصحف الوطنية على التوقف عن الصدور لبضعة أيام احتجاجاً على الحكومة ، كما أسعده حرج موقف اللجنة الإدارية للحزب لأنها وافقت على نشر مقالة « دنجرا » بالرغم من أن بعض القانونيين من رجال الحزب قد نصحوا بعدم النشر ، وبدا من ذلك « الشيخ جاويش » كضحية لقرار اللجنة[2] ! !

ولكن رغم الارتياح والسعادة التي أبدتها السلطات البريطانية في القاهرة إلا أن الحقيقة أنه لا الحكم على الشيخ جاويش ولا إنذار اللواء قد أثرا كثيراً سواء في لهجة هذه الصحيفة أو لهجة غيرها من صحف الحزب الوطني.

وقد خاضت هذه الصحف خلال ما تبقى من عام ١٩٠٩ معركة ضارية لإفساد محاولة الحكومة الاتفاق مع شركة قناة السويس على مد امتيازها لأربعين عاماً آخر مما أدى أخيراً إلى فشل المحاولة .

---

(١) اللواء في ٣٠ اغسطس ١٩٠٩ مقال بعنوان « نحن وخصومنا ـ بشأن الانذار » .

(٢) F.O. 407/174 No. 134 Graham to Grey Aug. 30, 1909 Desp. No. 103.

كما اهتمت تلك الصحف بموضوعات أخرى ذات حساسية خاصة مثل موضوع معاملة سلطات الاحتلال للجيش المصرى ، وقد اتخذت المقالات التى كتبت في « مصر الفتاة » خلال شهر سبتمبر في هذا الشأن صبغة التحريض ودعوة أبناء هذا الجيش إلى الثورة على الأوضاع التى وضعهم فيها المحتلون[1].

وقد دعا كل هذا المعتمد البريطاني إلى أن يسجل في تقريره آخر العام عدم ارتياحه لطريقة تنفيذ قانون المطبوعات ، ورأى أن هذا التنفيذ قد تم بتساهل أكثر من اللازم « فلم يصلح في منع الصحف المتطرفة من الاستمرار في الطعن على ولاة الأمور وإهانتهم ، وإذا لم يكف أولئك عن خطتهم في القذف والطعن فلا بد من تنفيذ القانون بشدة أكثر من قبل[2] »

ولا يلبث الموقف كله أن يتغير عندما — ينجح الورداني في اغتيال رئيس النظار في ٢٠ فبراير ١٩١٠ وتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين الاحتلال والحكومة المصرية من جانب وبين الحركة الوطنية من جانب آخر .

٢ ـ مرحلة ما بعد اغتيال بطرس باشا غالى ١٩١٠ ـ ١٩١٢ :

لقد أدى العمل المفاجئ الذى قام به ابراهيم ناصف الورداني من اغتيال رئيس النظار المصرى بطرس غالى إلى ردود فعل مختلفة .

ففى الوقت الذى أدى هذا الحادث فيه إلى ارتباك شديد في أوساط دوائر الاحتلال لأسباب أهمها أنها لم تكن قد استكملت بعد استعداداتها للمواجهة النهائية للحركة الوطنية في البلاد ، ذلك أنه حتى هذا الوقت لم تكن قد حصلت على موافقة الدول الأوربية على تنفيذ قانون المطبوعات على رعاياها مما كان يجبرها على إبقاء هذا القانون في إطار التنفيذ اللين .

في نفس الوقت لاجدال أن دوائر الحزب الوطنى قد ارتاحت كثيراً لإزاحة الرجل الذى وقّع اتفاقية الحكم الثنائي ١٨٩٩ والذى رأس محكمة

---

(١) مصر الفتاة فى ٢٢ ، ٢٣ سبتمبر ١٩٠٩

(٢) Annual Report, 1909 P. 7.

دنشواى المخصوصة ١٩٠٦ والذى صدرت في عهد رياسته للنظارة قانون المطبوعات ١٩٠٩ والذى حاول أخيراً مد امتياز شركة قناة السويس خلال النصف الثاني من نفس العام، نقول لاشك أن دوائر الحزب الوطنى قد ارتاحت لإزاحة هذا الرجل من على رأس الحكومة المصرية وإن لم تقر تماماً الأسلوب الذى تم إزاحته به .

وقد شجع ارتباك سلطات الاحتلال البريطانية لفترة بعد الحادث وإزاحة رئيس النظار المذكور قيادة الحزب الوطنى وصحافته على شن هجمة مضادة وعنيفة خلال شهور ما بعد الحادث .

ولكن لا تلبث هذه الهجمة أن تتكسر على صخرة تصميم السلطات البريطانية على تحطيم صحافة الحزب الوطنى بل على تحطيم الحزب نفسه وخاصة بعد أن أصبحت الظروف أكثر ملاءمة لهذا العمل .

وعلى ذلك فإنه يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين ، الأولى فترة هجوم الحزب الوطنى المضاد على قانون المطبوعات ، والثانية تنفيذ القانون بقسوة مما أدى أخيراً وقبيل نهاية عام ١٩١٢ بأيام إلى إغلاق كافة جرائد الحزب المذكور . . .

أولا ــ هجوم الحزب الوطنى على القانون :

رغم ما حدث في أوائل عام ١٩١٠ من قرار اللجنة الإدارية للحزب الوطنى بعدم الإستمرار في منح « اللواء » صفة الجريدة الناطقة باسم الحزب وإصدار جريدة أخرى باسم « العلم » في مارس لتتولى هذه المهمة .

رغم هذا فإن ما حدث لم يضعف أبداً الصحافة الوطنية ، فإن هذا القرار لم يضع « اللواء » في الصف المعادى للحزب الوطنى ، بل يمكن أن يقال أن الحزب هجر اللواء ولكن اللواء لم يهجر الحزب فالذى تولى إدارة اللواء بعد هجر الحزب له هو « يوسف بك المويلحى » الذى كان قد عين حارساً قضائياً عليه بسبب الخلافات التى نشبت بين ورثة مصطفى كامل حوله . و « يوسف بك » عضو قديم من أعضاء الحزب الوطنى كما أنه كان رئيس شركة « مصر

الفتاة » جريدة الحزب المتطرفة ، ومن ثم فلم يكن من المنتظر أن يتخلى « اللواء » أبداً عن خطته الوطنية التى اتبعها منذ صدر .

وعلى ذلك يمكن أن يقال أن الإنقسام الذى حدث وظهر نتيجة له « جريدة العلم » لم يكن من شأنه أبداً أن يضعف من صحافة الحزب الوطنى فالواقع يؤكد أن ما حدث هو زيادة صحيفة له دون فقدان الأخرى .

ويمكن بعد ذلك الإستعراض للتغير الذى طرأ على موقف صحافة الحزب في أعقاب مقتل رئيس النظار أن نتلمس خطة هجوم الحزب على قانون المطبوعات الذى تميزت به تلك الفترة ووسائل هذا الهجوم .

لقد كان لهذه الخطة شقان :

١ — الشق الأول : الهجوم المباشر على القانون وكانت المجالس النيابية المصرية ، الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ميدان هذا الهجوم .

ففى الجلسة التى عقدتها « الجمعية العمومية » في ٣٠ مارس ١٩١٠ تقدم ثلاثة من أعضائها باقتراحات تهدف إلى إصدار قرار بإلغاء «قانون المطبوعات».

جاء في الإقتراح الأول أن « القانون الذى نشرته الحكومة ليس القانون الذى طلبه بعض أعضاء الجمعية العمومية أولاً ولا الذى أقره بعض أعضاء الشورى آخراً لأنهم ما أقروه إلا نافذاً على الوطنيين والأجانب معاً لا لغواً باطلاً عند هؤلاء ورمحاً نافذاً في صدور أولئك »[1] .

وخرج مقدم الإقتراح من هذا بوجوب إلغاء القانون ما دام لم يمكن تنفيذه على الأجانب مما يسبب استمرار الفوضى .

أما الإقتراح الثاني فقد قدمه « عبد اللطيف الصوفاني بك » وطالب بإلغاء القانون برمته لأنه « لا ينطبق على الحرية الشخصية والحقوق العمومية » .

وقدم الإقتراح الأخير « محمد أفندى خضر » الذى رأى أن « قانون العقوبات مع سهر أولياء الأمور على تنفيذه فيه الضمان الكافي لتأديب كل متطرف » .

---

(١) مقدم الاقتراح « صادق بك أباظة » .

وقد حملت المناقشات التى دارت بين أعضاء الجمعية حول الإقتراحات الثلاثة روح التأييد العام مما أدى إلى أن تطلب الجمعية في نهاية الجلسة — وبالإجماع — من الحكومة « إلغاء قانون المطبوعات[١] » .

ورغم أن « العلم » كان معطلاً في هذا الوقت إلا أن هذا لم يمنع الصحف الوطنية الأخرى من أن تحيي أعضاء الجمعية العمومية على موقفهم ، بل إنها تفاءلت وأحست أن سكوت الوزراء أثناء المناقشة « دليل الرضى » عنها وطلبت منهم أن يعاونوا الجمعية حتى يصدر الأمر العالى لإعادة « الجثة المشوهة الدامية جثة قانون المطبوعات إلى قبرها الذى هجر منذ زمان بعيد لأننا نعتقد أن الحكومة لم تبقه إلى الآن إلا لأنها لم تشهد هذا الإجماع من قبل[٢] » .

* * *

وكانت فرصة للحزب أن يشن هجوماً آخر على القانون عندما تقدمت الحكومة في مايو إلى مجلس شورى القوانين بمذكرة تطلب فيها الموافقة على مشروع بمحاكمة الصحفيين أمام المحاكم الجنائية بدلاً من المحاكم الإبتدائية .

وعندما وافقت « اللجنة القانونية » بالمجلس على هذا المشروع ربطت موافقتها بشرطين :

الأول : إلغاء قانون المطبوعات والإكتفاء بنصوص قانون العقوبات العام مع المشروع المعروض . « وذلك لأن اللجنة لا ترى لزوماً مطلقاً لوجود قانون المطبوعات بجانب قانون العقوبات العام الشامل لجميع النصوص اللازمة » .

الثاني : أن تسعى الحكومة لدى الدول في جعل نصوص قانون العقوبات المصرى الخاصة بالصحف تسرى على الصحافة الأجنبية تأييداً للعدالة وعملاً بالفكرة التى سعت إليها الحكومة عندما أعادت قانون المطبوعات في العام السابق .

---

(١) محضر جلسة الجمعية العمومية فى ٣٠ مارس ١٩١٠ — الوقائع المصرية — ملحق رقم ٢٤٥ فى ١٨ أبريل ١٩١٠ .

(٢) مصر الفتاة فى ٣١ مارس ١٩١٠ مقال بعنوان « السكوت دليل الرضى » .

وفي أثناء المناقشة التى جرت حول المشروع وحول قرار اللجنة القانونية حاول سعد باشا زغلول ناظر الحقانية أن يقنع الأعضاء أن المشروع « لايقضى بتقييد حرية الصحافة ولا هو من هذا القبيل مطلقاً » .

ولكن سارت المناقشة في عموميتها في اتجاه عام ضد قانون المطبوعات مما حمل المجلس في النهاية إلى رفض المشروع بأغلبية الأراء[١] .

* * *

كانت هذه اللطمات القاسية لوأد حرية الصحافة مدعاة لسعادة الحزب الوطنى وصحفه ، « فالعلم » تثنى أعظم الثناء على موقف أعضاء مجلس شورى القوانين[٢] و « مصر الفتاة » تعرب عن سرورها البالغ من « اتفاق نواب الأمة معها رأياً في كل ما تضعه الحكومة من المشاريع القاسية فإن رفضها لهذه المشاريع مما يلقى مسئوليتها على رأس الحكومة وحدها [٣]» .

ولكن في نفس الوقت كانت مدعاة لمرارة شديدة في نفس سلطات الإحتلال البريطانية ، فرغم أن الحكومة المصرية لم تستجب لطلب الجمعية العمومية بطلب إلغاء القانون « حيث أن الأسباب التى أعيد من أجلها هذا القانون باقية ومتى زالت يزول » ، كما لم توافق على قرار مجلس شورى القوانين لرفض مشروع تحويل الصحفيين إلى المحاكم الجنائية لأنها « لم تر وجها للعدول عن إصدار هذا القانون »[٤] ، رغم ذلك فإن المعتمد البريطاني يعبر عن رأيه في موقف الجمعية والمجلس في تقريره في آخر العام حين سجل « أنهما أظهرا خلال النصف الأول من العام — ١٩١٠ — رغبة متزايدة أن يكونا أداتين في أيدى الحزب الوطنى يستعملهما في تحريضه وتهييجه على الإحتلال البريطاني »[٥] .

---

(١) محاضر مجلس شورى القوانين ١٩٠٩ — ١٩١٠ — محضر جلسة ٣٠ مايو ص ٦٥٥ — ٦٧٨

(٢) العلم فى ٣١ مايو ١٩١٠

(٣) مصر الفتاة فى ٣١ مايو ١٩١٠

(٤) محاضر مجلس شورى القوانين ١٩١٠ — ١٩١١ ص ٦

(٥) Annual Re port, 1910 P. 1.

٢ ــ الشق الثاني : الإلتفاف حول القانون بهدف إفساد فاعليته وإضعاف قيمته .

فالحكومة حتى هذا الوقت لم تكن قد استطاعت أن تنفذ القانون على الأجانب وإن كانت قد استطاعت أن تمنع هؤلاء من فرض حمايتهم على الصحف الوطنية ــ كما حدث بالنسبة لمصر الفتاة ــ .

وبناء على تقدير الموقف من هذه الزاوية فقد قرر بعض أعضاء الحزب تكليف بعض الأجانب المتعاطفين مع الحركة الوطنية بإصدار جريدة أوربية بها ملحق عربي على أن تسير الجريدة على نفس خطة الحزب الوطنى بصورة متطرفة حيث أن يد الحكومة ستبقى قاصرة عن الإمساك بها ، وعلى أن يمولها أعضاء الحزب الذين تصدوا لإصدارها .

وبالفعل حصل المسيو جاك دارجيلا Jaques d'Argila الأسباني على رخصة إصدار الجريدة المقترحة باسم«الدبيش اجبسيان Le Dépêche Egypt.» وتولى رئاسة تحريرها المسيو « ألبان ديروجا Alban Derroja » الفرنسى .

وفوجئت سلطات الإحتلال والحكومة المصرية صبيحة يوم ٩ يوليه ١٩١٠ بهذه الصحيفة وقد صدرت وبها ملحق عربي باسم « البلاغ المصرى » وكانت الجريدة بشقيها الفرنسى والعربي أعنف صحف الحزب الوطنى في هجومها على أعداء هذا الحزب خلال عام ١٩١٠ .

واستعراض بعض مواقف هذه الجريدة خلال السنة المذكورة يوضح تماماً حقيقة تبعيتها للحزب الوطنى ، فهى تنشر خطب وتصريحات زعيم الحزب أولاً بأول ، وهى تهاجم الإحتلال البريطاني وسياسته في كل فرصة بأقلام رجال الحزب الوطنى ومدير تحريرها الفرنسى ، وهى تنقد موقف الأقباط نقداً مراً بعد حادثة اغتيال بطرس باشا غالى ، وهى تغتنم فرص المناسبات الوطنية لتندد بالإحتلال وأعوانه كما حدث في مقالاتها التى نشرتها بمناسبة ذكرى يوم ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ .

ونسوق بعض عناوين هذه المقالات لعلها تعيننا أكثر على تفهم اتجاه الجريدة ، يكتب على فهمى كامل في يوليو ١٩١٠ مقالة بعنوان « ممن نطلب

الدستور[١]. ويكتب اسماعيل شيمى بعده بأيام مقالة أخرى بعنوان « أحرار نحن أم عبيد أذلاء »[٢] ، كما يشارك القسم الأفرنجى في الجريدة في هذه الهجمات بنصيب وافر فيهاجم ألبان ديروجا رئيس التحرير الاحتلال والحكومة والخديو في مناسبات متعددة ، فعندما تقرر محاكمة الشيخ جاويش بسبب تقريظه للكتاب الذى ألفه «الغاياتي» باسم «وطنيّ» — في المقدمة التى وضعها لهذا الكتاب — يهاجم رئيس التحرير الفرنسى « البان ديروجا » هذه المحاكمة هجوماً شديداً ويرى « أن الحكومة التى تنفر الآن من الحرية وتحكم بشدة وقسوة على أقل ما يبدو من التظاهر بالوطنية تريد أن تسىء مرة أخرى إلى الشيخ عبد العزيز جاويش بمناسبة كتاب الغاياتي وذلك سبيل البلاد التى لاتعتمد إلا على السلطة الظالمة[٣] »

كما تتولى « الدبيش اجبسيان » الرد على الجرائد الأجنبية الأخرى التى تهاجم الحركة الوطنية المصرية فترد على ما جاء في البروجريه بأن مستقبل مصر في أيدى الانجليز قبل غيرهم بمقال طويل بعنوان « لا احتلال انجليزى ولا احتلال عثماني ولا أى احتلال[٤] »

وعندما يصدر الحكم على الشيخ جاويش في قضية الغاياتي في ٦ أغسطس ١٩١٠ تشن الجريدة بقسميها هجوماً عنيفاً على الاحتلال والحكومة وتظل في لهجتها الشديدة حيالها وإن كان قد حدث تغيير في طريقة الهجوم في البلاغ العربي فأصبحت التوقيعات على المقالات فيه بأسماء مستعارة مثل « ناصح » و « المصرى » و « حقوقي حر » و « المطيع لأمر الوطن » و « عدو الاحتلال » و « أبوالهول » ، كما أن بعضها كان غفلاً من الإمضاء . . وواضح من هذا أن رجال الحزب الوطنى الذين كانوا يتصدون للكتابة هذه المقالات أرادوا أن يبتعدوا عن يد المحاكمات التى لحقت بالشيخ جاويش كما أنهم كانوا

---

(١) البلاغ المصرى فى ١٩ يوليه ١٩١٠.
(٢) البلاغ المصرى فى ٢٤ يوليو ١٩١٠.
(٣) La Dépêche Egyptienne 16 Juillet, 1910.
(٤) Ibid 31 Juillet, 1910.

على ثقة أن هذه اليد لن تصل أبداً إلى صاحب الجريدة الأسباني أو رئيس تحريرها الفرنسى.

ثانيا ـ تنفيذ القانون والقضاء على صحافة الحزب الوطنى :

رغم الارتباك الواضح الذى ساد دوائر الاحتلال والحكومة المصرية عقب اغتيال رئيس النظار والحملة العنيفة التى شنتها أجهزة الحزب الوطنى على قانون المطبوعات إلا أن هذا الارتباك لم يدم طويلاً وعادت السلطات المعادية للحركة الوطنية تنظم صفوفها لتفسد أثر هجوم الحزب الوطنى ثم تعمل على تصفيته بنفس السلاح الذى استهدف الهجوم المذكور تحطيمه .

وقد تمثلت العقبة الرئيسية أمام حرية حركة سلطات الاحتلال ضد الحزب الوطنى وصحافته فى استمرار معارضة الدول الأوربية على رأسها فرنسا وألمانيا على تطبيق « قانون المطبوعات » على رعاياها . وقد استخدم الحزب تلك الحقيقة هذه المرة بمهارة فائقة في مسألة « الدبيش اجبسيان » .

وكنتيجة لهذا الموقف نستطيع أن نميز بوضوح تام بين فترتين واضحتين في السياسة البريطانية نحو تنفيذ القانون ، فترة ما قبل حل مشكلة « الدبيش اجبسيان » والتى استمرت حتى أوائل ١٩١١ ، ثم فترة ما بعد حل هذه المشكلة حتى أواخر ١٩١٢ حين قضى على آخر صحيفة من صحف الحزب وتم تشتيت أغلب رجاله في الخارج .

الفترة الأولى : ـ وقد حكم السياسة البريطانية خلال هذه الفترة عدم إمكان وصول يد القانون إلى « الدبيش اجبسيان » ، ولم يكن منطقياً أمام هذا الموقف أن يترك الحبل لهذه الصحيفة بينما يستعمل القانون بقسوة وعنف مع الصحف الوطنية الأخرى ، ومن ثم فإن سلطات الاحتلال كانت مضطرة إلى استخدام قانون المطبوعات بصورة لانستطيع أن نقول أنها كانت خفيفة ولكن نستطيع أن نقول أنها كانت أقل عنفاً مما استعمل به القانون بعد التخلص من « الدبيش اجبسيان » .

ولكن إذا كان سلاح « القمع الإدارى» لم يتوفر له حرية الاستعمال فقد كان هناك سلاح « القمع القضائي» ، ومن ثم فقد قرر المعتمد البريطاني

تطوير هذا السلاح الأخير بإصدار قانون بتحويل القضايا الصحفية من المحاكم الابتدائية ذات القاضى المصرى إلى محاكم الجنايات التى يحكم في قضاياها ثلاثة قضاة أحدهم أجنبى(١) .

وبالفعل تقدمت الحكومة المصرية إلى مجلس شورى القوانين بمشروع للقانون المذكور من مادتين :

« المادة الأولى : الجنايات أو الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر تحكم فيها محاكم الجنايات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف .

« المادة الثانية : تقدم الدعوى إلى المحكمة بالطرق المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات » .

وفي المذكرة الإيضاحية التى قدمتها الحكومة مع مشروع القانون عللت غرضها منه بأنه « هو جعل الجنح بواسطة المطبوعات من خصائص محكمة الجنايات إذ في إحالة الجرائم التى هى من نوع خاص على أكبر محكمة جنائية ضمانة كبرى لتقدير العقوبة تقديراً عادلاً خصوصاً إذا لوحظ ما يعرض عند تطبيق القوانين الجنائية في مواد الجنح التى ترتكب بواسطة المطبوعات من المسائل القانونية العويصة التى يحتاج في حلها إلى تجارب كبرى لذلك رأت الحكومة أن الأولى أن تكل حل هذه المشكلات لقضاة محاكم الجنايات الذين هم عادة أكبر سناً وأكثر تجارباً (٢)» .

ورغم محاولة « سعد زغلول » ناظر الحقانية أن يقنع أعضاء المجلس في خطبة طويلة بعدم تعارض القانون مع الحرية الصحفية إلا أن هؤلاء الأعضاء — متأثرين بالنقد العنيف الذى مارسته الصحف الوطنية — رفضوا في جلسة ٣٠ مايو ١٩١٠ الموافقة على مشروع القانون المذكور بأغلبية ١٣ صوتاً ضد ٩ أصوات(٣) .

---

(١) F.O. 407/175 No. 61 Gorst to Grey April 22, 1910 Desp. No. 54.

(٢) مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين ١٩٠٩—١٩١٠ ص ٦٥٥—٦٥٦

(٣) F.O. 407/175 No. 83 Gorst to Grey, June 5, 1910 Desp. No. 36.

ولكن ضربت سلطات الإحتلال البريطاني بمعارضة مجلس شورى القوانين عرض الحائط فقد وافق وزير الخارجية البريطانية على نصح (وهى الكلمة التى كانت تستعمل دائماً بدلا من كلمة « أمر ») الحكومة المصرية بتمرير القانون المذكور حيث « أنه ضرورى لحماية الأمن العام »[١] .

وبالفعل قبل منتصف يونيه كانت الحكومة المصرية قد استجابت لنصح سلطات الإحتلال وصدقت على قانون تحويل الصحفيين على محكمة الجنايات مما دفع جرائد الحزب الوطنى إلى أن تتعجب من هذا العمل وترى فيه احتقاراً لإرادة الأمة وتحذر من أن « الإضطهاد يزيد من بأس الأمة وعند ذلك تقولون أن الخطر يعظم شأنه[٢] » .

وهكذا دعمت سلطات الإحتلال من قيمة سلاح « القمع القضائي » وكان عليها أن تبادر باستعماله وقد فعلت (! ! !) .

* * *

بينما كان مشروع قانون « إحالة الصحفيين إلى المحاكم الجنائية » يتعثر بين مهاجمة صحف الحزب الوطنى له وبين رفضه في مجلس شورى القوانين كان هناك إتجاه قوى في دوائر سلطات الإحتلال البريطاني بالتدخل السافر في المسألة برمتها واتخاذ إجراء « فاقع اللون » يكون من نتيجته كسر حدة التطرف الوطنى التى استمرت عليها سياسة الحزب الوطنى وصحفه .

وقد بدأت فكرة اتخاذ إجراء من هذا اللون عندما قدم المستر رونالد جراهام Ronald Graham مستشار وزارة الداخلية المصرية مذكرة طويلة إلى جورست في أوائل مايو ١٩١٠ يعدد فيها مواقف الشيخ عبد العزيز جاويش المعادية للإحتلال ويقترح في آخرها نفى الشيخ من مصر نهائياً[٣] .

وقد دعم فكرة مستشار الداخلية المصرية الإنجليزى الشكوى التى قدمتها غرفة التجارة البريطانية في القاهرة في نفس الوقت من أثر « حالة الإضطراب

---

(١) F.O. 407/175 No. 79 Grey to Gorst, June 4, 1910 Tel. No. 36.

(٢) العلم فى ١٥ يونيه ١٩١٠.

(٣) F.O. 407/175 Inc. No. 1 In No. 66 Note from the adviser of the Ministry of the interior to Sir E. Gorst, May 3, 1910.

القائمة في البلاد على المصالح الحيوية البريطانية وأعربت عن رأيها « أن الموقف القائم ناتج عن تصرفات بعض المهيجين مما يحتم على الحكومة البريطانية اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد لهذا التهييج »(١) .

وقد تلقى المعتمد البريطاني كافة هذه الآراء ووافق على ما جاء فيها وبعثها إلى لندن مشفوعة برأيه بضرورة تنفيذ ما جاء فيها ، أما طريقة التنفيذ فقد رأى أنه لما كان الإجراء المنوى اتخاذه ذا طبيعة خاصة ولا يخضع للقوانين المصرية فإنه على السلطات البريطانية أن تتحمل تنفيذه فتقوم به قوات الإحتلال التى تعتقل الشيخ وترسله تحت الحراسة إلى أى مكان تتم الموافقة على إرساله إليه .

ورأى جورست أن مثل هذا التصرف سيزيد من الأثر المعنوى للعمل المقترح اتخاذه على الشعب حيث تكون فرصة لمظاهرة حقيقية تشترك فيها القوات البريطانية مما سيؤدى إلى منع متاعب خطيرة لسلطات الإحتلال قد تنجم عن الوضع الذى كان قائماً(٢) .

واغتنم المعتمد البريطاني في القاهرة فرصة صدور الحكم على الورداني لتشديد الضغط على لندن للموافقة على نفى الشيخ جاويش حيث رأى أن الأيام التى أعقبت صدور الحكم هى أحسن فرصة ممكنة لاتخاذ العمل المقترح ضد الشيخ ، فطبقاً للقانون المصرى لابد من مرور شهر قبل تنفيذ « الحكم على قاتل رئيس النظار » وأنه من الضرورى تقديم كل حماية ممكنة للقضاة الذين أصدروا الحكم ضده خلال هذه الفترة ، ومن المفيد للغاية لمنع أى تهييج لصالح الورداني إبعاد الشيخ جاويش(٣) .

وقد رضخ السير إدوارد جراى لإلحاح جورست وخوله سلطة نفى عبد العزيز جاويش من مصر إلى جبل طارق(٤) .

---

(١) F.O. 407/175 Inc. No. 2 In No. 66 British chamber of commerse to Gorst May 6, 1910.

(٢) Ibid No. 66 Gorst to Grey May 6, 1910 Desp. No. 57 Conf.

(٣) Ibid No. 67 Gorst to Grey May 14, 1910 Tel. No. 28 Conf.

(٤) Ibid No. 68 Grey to Gorst May 17, 1910 Tel. No. 30.

وبدأت وزارة الخارجية البريطانية تتخذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ العمل المذكور فاتصلت بوزارة المستعمرات التى أرسلت إلى حاكم جبل طارق بالإستعداد لاستقبال الشيخ جاويش[١] .

ووصلت دقة الإتصالات في هذا الشأن إلى الإتفاق على المعاملة التى تقرر أن يلقاها قطب الحزب الوطنى في منفاه . وقد رؤى أن تكون هذه المعاملة مطابقة لمعاملة « الزبير باشا رحمت » الذى نفى إلى نفس المكان خلال عام ١٨٨٥ والتى أرسلت بها مذكرة إلى حاكم جبل طارق في ٣٠ مارس من نفس العام[٢] .

ويبدو أن الشيخ جاويش كان قد أحس بما يدبر له في الخفاء فأوقف تماماً كل نشاطه الظاهر ، وقد شكا المعتمد البريطاني من هذا التغير الذى طرأ على تصرفات الشيخ. ورأى « أن وقتاً سيمر حتى يرتكب العمل المناسب الذى يمكن من نفيه إلى جبل طارق ولكن يجب انتهاز الفرصة المناسبة الناتجة عن الوضع الحالى لاتخاذ هذه الخطوة »[٣] .

ولكن ظل حذر عبد العزيز جاويش يزداد في نفس الوقت الذى كان قد صدقت فيه الحكومة المصرية على قانون إحالة الصحفيين على المحاكم الجنائية ، ومن ثم فقد قررت السلطات البريطانية التخلى عن فكرة النفى وتسقط أى خطأ من الشيخ جاويش لتقديمه للمحاكمة بمقتضى القانون الجديد .

* * *

ما لبثت الفرصة أن سنحت لسلطات الإحتلال لتقديم الشيخ جاويش إلى المحاكمة أمام المحاكم الجنائية بمقتضى القانون الجديد عندما صدر كتاب من تأليف الشيخ على الغاياتي باسم « وطنيتى » كتب مقدمته الشيخ جاويش رأت فيه السلطات هجوماً عليها ، ومن ثم فقد تم إعلان الشيخين فعلاً في ١٧ يوليه بالجرائم التى تقرر أن يحاكما بسببها وهى :

١ — التحريض على كراهة الحكومة والإزدراء بها .

---

(١) F.O. 407/175 No. 75 Colonial office to Foreign office May 27, 1910.

(٢) Ibid No. 91 Foreign office to Colonial office June 22, 1910.

(٣) Ibid No. 70 Gorst to Grey May 20, 1910 Tel. No. 30 Conf.

٢ — العيب في حق ذات ولى الأمر .

٣ — تحسين جريمة دنجرا الهندى والورداني لقتلهما وزيرين .

٤ — إهانة ناظر الحقانية بصفته موظفاً عمومياً[١] .

وتمت المحاكمة في ٦ أغسطس أمام محكمة الجنايات المؤلفة من قاضيين مصريين بينهما الرئيس وقاضى ثالث بلجيكى ، وصدر الحكم في نفس اليوم بحبس الشيخ جاويش ٣ شهور وحبس الغاياتي سنة مع الشغل غيابياً حيث أن هذا الأخير كان متغيباً في استنبول .

وكانت النية تتجه إلى محاكمة زعيم الحزب«محمد فريد بك» بدوره في نفس القضية لأنه كتب تقريظاً لنفس الكتاب ، ولكن لما كان فريد بك خارج البلاد وقتئذ فقد تقرر الإنتظار حتى يعود فيقدم للمحاكمة ، وقد كتب ممثل المعتمد البريطاني في هذا الصدد أنه « سيكون من الممتع للغاية أن نرى إذا ما كان محمد فريد سيعود إلى مصر لمواجهة حكم مماثل[٢] » كما كتب معبراً عن آرائه في الحكم الصادر ضد الشيخين « إن الأحكام كانت مناسبة خاصة على الشيخ جاويش الذى كتب مقدمة الكتاب بطريقة تمنحه تأثيراً كبيراً في نفس الوقت الذى تجنب فيها أى جملة يكون من شأنها أن تضعه تحت طائلة مواد قانون العقوبات »[٣] .

ورغم انقضاء أربعة شهور على صدور الحكم ضد الشيخ جاويش إلا أن سلطات الاحتلال ظلت مترصدة بزعيم الحزب على ذمة نفس القضية ، وفعلاً ما أن وطأت أقدام محمد فريد أرض مصر في أوائل ١٩١١ حتى قدم إلى المحاكمة وصدر الحكم بسجنه ٦ شهور في ٢٣ يناير من هذا العام بسبب تقريظه لكتاب الشيخ الغاياتي ، هذا التقريظ الذى نشر قبل صدور الكتاب نفسه ووضعه الغاياتي في مقدمة الكتاب لترويجه[٤] (. ! !)

---

(١) مصر الفتاة فى ١٨ يوليه ١٩١٠

(٢) F.O. 407/175 No. 106 Mr. Cheetham to Grey, Aug. 7, 1910 Desp. No. 108.

(٣) Ibid.

(٤) العلم فى ٢٤ يناير ١٩١١

ووصل الأمر إلى قمة استعمال العنف من جانب السلطات البريطانية نحو زعامة الحزب الوطنى وبقى أن يلحق العنف بجرائده .

* * *

لم يكن في الإمكان مواجهة صحف الحزب مواجهة حاسمة مثل تلك التى تمت مع زعامته في ظل قانون «تحويل القضايا الصحفية إلى محاكم الجنايات» طالما بقيت إحدى جرائد هذا الحزب ونعنى بها جريدة « البلاغ المصرى » متمتعة بكامل حريتها في الهجوم على الاحتلال والحكومة سواء في قسمها العربي أو قسمها الفرنسى .

وكان المعتمد البريطاني في القاهرة يعلم تماماً أن المالك الحقيقى للجريدة هو اسماعيل شيمى بك أحد أقطاب الحزب الوطنى المتطرفين — وإن ظلت الصحيفة تحمل إسم مالكها الأسباني ورئيس تحريرها الفرنسى — ولكنه دائماً كان يعرب عن أمله أن تتوقف الجريدة عن الصدور في أى وقت نتيجة للمصاعب المالية التى تواجهها ، وعلى ذلك فلم يبادر باتخاذ أى إجراء محدد ضدها .

ولكن بمرور الوقت كان هذا الأمل يتبدد رويداً رويداً في نفس الوقت الذى لم يكن ميسوراً فيه محاكمة صاحبها ورئيس تحريرها الأجنبيين أمام المحاكم الأهلية المصرية لتمتعهما بحماية « الامتيازات الأجنبية » .

وإنصافاً للحق يجب أن لا نمر على هذه الصورة التى تبدى هذين الأجنبيين كمجرد أجيرين للحزب الوطنى استخدمها كدرع واق ضد « قانون المطبوعات » فالواقع أن رئيس تحرير الجريدة كان من الشخصيات الفرنسية المرموقة في مصر ، فقد كان المسيو « البان ديروجا » رئيس نقابة الصحفيين الأوربيين في القاهرة « ومتخرجاً من مدرسة نورمال العليا وحاملاً لشهادة جامعة باريز[1] »

في نفس الوقت تشهد مواقف الرجل على حقيقته كمثقف فرنسى ذى وزن سياسى كبير ، فهو يهاجم الحكومة الفرنسية لرفضها عقد المؤتمر الوطنى

---

(١) جريدة البلاغ المصرى فى ٨ ديسمبر سنة ١٩١٠ .

المصرى في باريس مما أدى إلى انتقاله إلى بروكسل ، كما كان أول من دعا المصريين لرفع سلاح المقاطعة الاقتصادية لمواجهة الاحتلال والحصول على الاستقلال .

والواضح أن المسيو ديروجا كان يسارياً تقدمياً إلى حد بعيد — بمقاييس العصر — بدليل أن جريدته أصبحت أيام اعتصاب عمال عنابر السكك الحديدية لسان هؤلاء العمال فأخذت تشجعهم على نيل حقوقهم وتدافع عنهم وتطلب من أصحاب الأعمال إنصاف العمال في مرتباتهم كما دعت هؤلاء إلى إنشاء النقابات القوية التى تتولى الدفاع عنهم[١] .

ولا شك أن كل هذا مع اتخاذ جانب الحزب الوطنى في كافة قضاياه قد أقلق سلطات الاحتلال تماماً وشحذ رغبتها في القضاء على الجريدة بأى ثمن ، وقد جاءتها الفرصة عندما كتب ديروجا مقالاً في القسم الفرنسى من الجريدة يهاجم فيه الخديوى ، وهووان لم يذكر عباس الثاني صراحة في هذا المقال ألا أن الإيماءات التى جاءت فيه وعنوانه الذى كان مجرد علامة استفهام كان إشارة واضحة من يعنى بها المسيو ديروجا[٢] .

وقد قدم وزير الخارجية المصرى المقالة المذكورة بصفة رسمية لكل من « المسيو ديفرانس De France » الوزير المفوض الفرنسى والمسيو « فاسكيز » Vasquez القائم بالأعمال الأسباني وطلب منهما نفى الرجلين المسئولين[٣] .

وبادرت الحكومة الفرنسية إلى تلبية طلب الحكومة المصرية قبل انقضاء أسبوع واحد على صدور مقالته ، ففى ٧ ديسمبر وصل الرجل من القنصلية الفرنسية في القاهرة قراراً بنفيه جاء فيه « بناء على نشر البان ديروجا الفرنسى في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٠ مقالة في جريدة « الدبيش اجبسيان » التى يديرها .

« وحيث أن هذه المقالة موجهة إلى شخص ولى الأمر في البلاد التى يعيش فيها ديروجا ضيف . .

---

(١) انظر البلاغ المصرى فى اكتوبر ونوفمبر ١٩١٠

(٢) La Dépêche Egyptienne 30 Nov. 1910.

(٣) F.O. 407/175 No. 144 Gorst to Grey Dec. 10, 1910 Desp. No. 154.

« وحيث أن ذلك مخل بالأمن العام وبالصلات الودية بين فرنسا ومصر. فلهذه الأسباب تأمر بإبعاد البان ديروجا من البلاد المصرية وندعوه بأن يستعمل الطرق التى يراها لحفظ مصالحه المادية في هذه البلاد[١] »

ولما تأخر رد الحكومة الأسبانية بعض الشئ على الطلب المصرى أبرق جورست إلى السفير البريطاني في مدريد يدعوه إلى حض القنصل الأسباني في القاهرة لنفى « السينور دراجيلا» مالك الجريدة[٢] .

وقد رغبت الحكومة الأسبانية في البداية تجنب حل « النفى » المطلوب ووعدت بالمعاونة على إلغاء الجريدة فحسب ، أما إذا لم يكف هذا الإجراء فقد أعربت عن استعدادها للنظر في نفى صاحبها[٣] .

ولكن نتيجة لإلحاح السفير البريطاني في مدريد اضطر وزير الخارجية الأسبانية السينور «جراشيا بريتو Gracia Prieto » إلى الموافقة على إصدار أوامره إلى القائم بأعمال المعتمد الأسباني في القاهرة بنفى دراجيلا[٤] ، وأبلغ الرجل بالقرار على الفور[٥] .

وقد وقعت قرارات النفى على دوائر الحزب الوطنى وقع الصاعقة ، ولكن مالبث زعماء الحزب أن تمالكوا أنفسهم وجعلوا من سفر الرجلين مناسبة للتظاهر والاحتجاج ضد القرارات المذكورة . « فالعلم » تهاجم قرار نفى المسيو ديروجا وترى « أن حق النفى الذى تتمتع به القنصليات إذا جاز العمل به إلى الآن لايصح تطبيقه إلا على الأفراد المشردين الذين يعيثون في الأرض فسادا ولا يمكنهم أن يحصلوا على قوتهم إلا بالاعتداء على الأرواح أو بسلب الأموال فكيف يسوى بهم كاتب كبير له مكانة عظيمة في نفوس مواطنيه » [٦] ، وترى « مصر الفتاة » أن « جريدة البلاغ قد أصبحت قذى في عين الاحتلال الذى لم يستطع أن يؤاخذها مثل الجرائد العربية

---

(١) مصر الفتاة فى ٨ ديسمبر ١٩١٠

(٢) F.O. 407/175 No. 138 Gorst to Grey Dec. 4, 1910 Tel. Unnumbered.

(٣) Ibid No. 139 Sir M. De Bunsen to Grey Dec. 8, 1910 Tel. No. 69.

(٤) Ibid No. 150 De Bunsen to Grey Dec. 10, 1910 Desp. No. 171.

(٥) مصر الفتاة فى ١٥ ديسمبر ١٩١٠

(٦) العلم فى ٨ ديسمبر ١٩١٠

بقانون المطبوعات ومحاكم الجنايات فأراد القضاء عليها بإبعاد مديرها عنها ولكن إبعاد ديروجا عن مصر لايمنع كتابته فيها من فرنسا بل لايمنع أقلام أولئك الأحرار الذين هم من أجناس مختلفة من إصدارها وتحريرها مهما قاسوه من النفى واحداً بعد واحد[١]» .

وقد تحققت نبوءة« مصر الفتاة » فما لبث فرنسى آخر يدعى المسيو « إيتان ريشيه Richet » أن تولى موقع المسيو ديروجا في رئاسة التحرير وقد بادر بشن هجمة عنيفة على سلطات الاحتلال ورأى « أن انجلترا بتحكمها الجنوني تصيب بضربة واحدة حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الكلام .

« وهى تتناسى أن وسائل الشدة لاتدوم كما أنها تغتنم الاتفاق الودى المؤقت لتستعمل ضد أبناء وطننا وسائل التعسف وهو مالا يمكن احتماله .

« على أن الشدة لها حد محدود وسنعلم قريباً إذا كانت طريقة الاستخفاف بالامتيازات التى يمكن الالتجاء إليها كلما اقترح الانجليز عملاً مخزياً من الأعمال التى تمكنها منها سلطتهم الباطشة ستلبث نافذة إلى أمد غير معلوم »[٢].

وقد غاظ هذا الموقف الاحتلال البريطاني والحكومة المصرية التى سارع ناظر خارجيتها « حسين رشدى باشا » إلى الاتصال بالقنصل الفرنسى مطالباً وقف صدور الجريدة حيث أن ترخيصها الذى منح لمالكها السابق قد انتهى مفعوله وعلى ذلك فهى تظهر بصورة غير شرعية[٣] .

ولما مضت بضعة أيام ولم يتمكن القنصل الفرنسى من إغراء المسيو ريشيه على الانسحاب من رئاسة تحرير الجريدة فقد اقترحت الحكومة المصرية اتخاذ إجراءات ضدها منها منع نقل هذه الجريدة عن طريق مصلحة البريد المصرية ومنع بيعها في الشوارع . وقد رأى جورست أن الحكومة الفرنسية لن تستطيع الاعتراض على مثل هذه الإجراءات حيث أن السفير الفرنسى في لندن قد وافق — أثناء المباحثات التى دارت حول تطبيق القانون على الرعايا

---

(١) مصر الفتاة فى ٨ ديسمبر ١٩١٠

(٢) La Dépêche Egyptienne 11 Dec. 1910.

(٣) F.O. 407/175 No. 144 Gorst to Grey Dec. 10, 1910 Desp. No. 154.

الأجانب — في مذكرة له مؤرخة في ١٢ نوفمبر ١٩٠٩ على ضرورة حصول كافة الصحف على الرخص اللازمة[١] .

وقد أبلغ السفير البريطاني في باريس هذه الآراء للحكومة الفرنسية التى طلبت منحها مهلة قصيرة لحل الأزمة ، وبالفعل قامت الوكالة الفرنسية بالضغط على المسيو ريشيه ، فقد سحبت منه منحة دراسية كان قد قدمها له المسيو أوجانييه Augagneur حاكم مدغشقر ، كما تم تحذيره بأنه إذا استمر في إثارة المتاعب فسوف تعامله الوكالة الفرنسية في القاهرة بأقسى ما تملكه من وسائل[٢] .

وبالفعل تم حل المسألة وتقرر في بداية العام التالى — ١٩١١ — انسحاب المدير الفرنسى وما لبثت الجريدة أن توقفت عن الصدور بعد انسحابه في أوائل يناير[٣] .

وقد عنى هذا النجاح الكثير بالنسبة للاحتلال البريطاني في مصر ففرصته أصبحت كاملة في تنفيذ قانون المطبوعات دون أى خوف من التجاء الصحف الوطنية مرة أخرى إلى الحصول على الحماية الأجنبية سواء بتمليك هذه الصحف إلى ملاك أجانب كما حدث بشأن «مصر الفتاة» أو بحصول آخرين على رخص لتحريرها باسمهم تحت عناوين أجنبية كما حدث بشأن «الديبش اجبسيان» .

وأدى ذلك إلى دخول تنفيذ القانون في مرحلته الثانية والأخيرة بعد اغتيال بطرس باشا غالى .

* * *

الفترة الثانية : كما وضح من عرض الصراع حول تحقيق الحرية الصحفية الذى دار بين الحزب الوطنى من جانب وأعدائه من جانب آخر انه قد مر بمراحل ثلاثة ، المرحلة التى تلت صدور القانون وكان تطبيقه فيها في أضيق الحدود لم تزد عن الإنذار الذى وجه إلى اللواء ، حقاً عطلت خلالها جريدة مثل « القطر المصرى» إلا أننا يمكن أن نمر على هذا

---

(١) F.O. 407/175 No. 143 Gorst to Grey Dec. 16, 1910 Tel. No. 45.

(٢) F.O. 407/175 No. 151 Sir F. Bertie to Grey Dec. 24, 1910 Tel. No. 108.

(٣) F.O. 407/176 No. 1 Gorst to Grey Jan. 2, 1910 Tel. No. 1.

التعطيل دون أن نمنحه مكاناً كبيراً في هذا الصراع لسببين ، أولهما قلة أهمية هذه الجريدة الأسبوعية ، وثانيهما أن زعامة الحزب لم تعترف أبداً بهذه الجريدة كإحدى جرائده ، ثم المرحلة التى أعقبت اغتيال رئيس النظار ومما لاشك فيه أن هذه المرحلة كانت أعنف من المرحلة التى سبقتها فقد لجأت سلطات الاحتلال والحكومة إلى سياسة التعطيل بدلاً من سياسة الإنذار ، وقد ظهر هذا في تعطيل «العلم» لسان حال الحزب الجديد لمدة شهرين من ٢٠ مارس إلى ٢٠ مايو ١٩١٠ . ورغم أننا نعثر في هذه المرحلة على إنذار موجه إلى اللواء في ٢٣ أكتوبر ١٩١٠ إلا أن الوثائق البريطانية تؤكد أن النية كانت متجهة أولاً إلى تعطيل اللواء لفترة من الزمن[١] ثم مالبثت هذه النية أن تعدلت إلى قرار بالإنذار فقط لأنه كان « هناك بعض المنافسة بين جرائد الحزب الوطنى وبين اللواء وقد يؤدى تعطيل اللواء إلى انتشار توزيع جرائد هذا الحزب[٢] » .

أما المرحلة الثالثة فهى التى تلت توقف صدور « الدبيش اجبسيان » في أوائل يناير ١٩١١ والتى لم يعد ثمة معوق بعدها أمام سلطات الاحتلال عن كتم أنفاس حرية الصحافة الوطنية حتى النفس الأخير ، ولا ننسى في هذا المجال وفاة السير إلدن جورست في هذه الفترة وتولى اللورد كتشنر مهام منصبه منذ سبتمبر ١٩١١ بما عرف عنه من عنف ، هذا ولا يمكن أن نفصل بين العمل على كتم أنفاس الصحافة الوطنية وبين العمل على الإجهاز على الحزب الوطنى برمته .

وقد ارتبطت سياسة التحطيم النهائي للصحافة الوطنية بجانبين :

الأول : إفساد كافة محاولات رجال الحزب الوطنى لتعويض خسائر صحافة الحزب بإصدار صحف جديدة ، وكان بطل هذه المحاولات « سيد على » رئيس تحرير « مصر الفتاة » الذى استقال من منصبه في ٥ نوفمبر ١٩١٠ وتزعم محاولتين لإصدار جرائد جديدة ناطقة باسم الحزب .

المحاولة الأولى : عندما تقدم إلى قلم المطبوعات بوزارة الداخلية طالباً الترخيص له بإصدار جريدة باسم « الجهاد » ، ولكن ظل الطلب يتخبط

(١) F.O. 407/175 No. 125 Cheetham to Grey Oct. 21, 1910 Tel. No. 42.

(٢) F.O. 407/175 No. 126 Cheetham to Grey Oct. 24, 1910 Tel. No. 43.

من مكتب إلى آخر دون استجابة ، وقد نصحه بعض موظفى الوزارة بتغيير اسم الجريدة المطلوب ترخيصها إلى إسم أقل وطنية فاستمع إلى النصح وغيره إلى « الصباح» ولكن دون جدوى . ولما زاد إلحاح الرجل على وزارة الداخلية قابله مستشارها في ٢٣ فبراير ١٩١١ وأبلغه « أنه قرر نهائياً عدم إعطاء أحد رخصة بإصدار جريدة ما »[١] (. ! !)

وقد هاجمت الصحف الوطنية هذا الأسلوب ، فمصر الفتاة رأت أن « الامتناع عن إجابة من يطلبون الترخيص بإصدار الجرائد يخفى أشباح الصحف من جهة واستمرار قانون المطبوعات فاتكاً بها يجندل الموجود منها يقضى عليها من جهة أخرى »[٢] ، والعلم رأت أن الوزارة قد وصلت بهذه السياسة « إلى ما فوق قانون المطبوعات وشدته فعولت على عدم الترخيص بإصدار الجرائد لمن يطلبون ذلك »[٣] .

ولكن لم تعر سلطات الإحتلال أى اهتمام لهذه الإنتقادات ومضت في طريقها .

المحاولة الثانية : لما فشل سيد على في الحصول على رخصة بإصدار جريدة بإسمه اتفق مع شاب إيطالى يدعى « لويجى بنياتين » على إصدار جريدة بإسم الأخير وهو يتصور أن الحكومة لن تجرؤ على التصدى لهذه الجريدة لتمتع صاحبها بحماية « الإمتيازات » .

وبالفعل صدرت في ٢٤ يونيه ١٩١١ جريدة « الإرشاد » ، وما كاد نبأ صدور الجريدة يصل إلى نظارة الداخلية حتى اعتبرتها غير قانونية لأن صدورها بلا رخصة اعتبر خرقاً لقانون المطبوعات .

وبناء على ذلك أصدرت الداخلية فوراً قراراً بمصادرة العدد الأول من جريدة الإرشاد وأمرت محافظة العاصمة بتنفيذ هذا .

---

(١) العلم فى ٢٤ فبراير ١٩١١

(٢) مصر الفتاة فى ٢٤ فبراير ١٩١١ ـ مقال بعنوان « الداخلية تمنع وقانون المطبوعات يقطع » .

(٣) العلم فى ٢٤ فبراير ١٩١١ ـ مقال بعنوان « فوق قانون المطبوعات » .

وقام رجال البوليس وصادروا الأعداد التى كانت لدى الباعة فضبطوا نحو ١٢٠٠ عدد منها .

ورغم أن الصحف الوطنية حرضت السنيور «لويجى بنياتين» على الإحتجاج على أعمال البوليس لقنصليته ولكن لم يكن لهذا الإحتجاج أى قيمة سياسية ، وكانت آخر محاولة لبعض رجال الحزب الوطنى في ميدان الإستعانة بالحماية الأجنبية في مواجهة قانون المطبوعات .

* * *

الإتجاه الثاني : يتمثل في العمل على إسكات الصحف الباقية للحزب الوطنى بعد أن تم محاصرتها . ويتضح أثر النجاح البريطاني في ميدان الدبلوماسية الخارجية — بعد إبعاد كاين عن مصر الفتاة ونفى ديروجا ودراجيلا وتوقف صدور الدبيش أجبسيان — ، يتضح أثر هذا النجاح في الفارق الهائل بين معاملة الصحافة الوطنية بعد احرازه ومعاملتها قبله .

لقد أخذت سلطات الإحتلال تتربص للجرائد الوطنية لتسجل عليها أى هفوة فيكون أقل جزاء الإغلاق ... ولا شىء غيره .

كانت أول ضحايا السياسة الجديدة « مصر الفتاة » التى طالما طمعت سلطات الإحتلال في العصف بها ، وقد جاءت الفرصة عندما نشرت هذه الجريدة في ٤ أكتوبر ١٩١١ أثناء الحرب الطرابلسية بين إيطاليا والدولة العثمانية مقالاً تحت عنوان « الحكومة المصرية تخدم إيطاليا أربع خدمات مستترة — الوزراة تريد الإجهاز على نفسها في نظر الشعب المصرى » اتهمت فيه الحكومة بمصانعة إيطاليا اضراراً بصوالح الدولة العلية[١] .

ولم يتردد كتشنر في الإتفاق مع رئيس النظار على إغلاق الصحيفة بمقتضى قانون المطبوعات[٢] حتى قبل أن يحصل على تخويل بهذا الإغلاق من وزارة الخارجية البريطانية وهو ما كان يفعله سلفه في أمور أقل أهمية من هذا الأمر .

---

(١) مصر الفتاة فى ٤ اكتوبر ١٩١١

(٢) F.O. 407/177 No. 225 Kitchener to Grey Oct. 6, 1911 Tel. No. 26.

وصدر على الفور قرار إغلاق «مصر الفتاة» حيث أن «المسائل التى هولت بها الجريدة المذكورة لم تصدر إلا عن افتراء ومن شأنها تكدير النظام العام»[١].

ولم تمض سوى شهور قليلة حتى سنحت الفرصة لاغتيال جريدة الحزب الوطنى في الإسكندية ، ففى ٣ أبريل ١٩١٢ نشرت وادى النيل مقالاً بعنوان « أحرب طاحنة أم حملة صغيرة » تعلق فيها على الحملة التى أرسلت إلى بلاد الأنواك بقيادة « الميجور لفسون » ، وكل ما طالبت به الجريدة في هذا المقال عرض مثل هذه المسائل الخطيرة على مجلس النظار والخديو قبل تنفيذها « لوضع الخطط التى تطمئن الأمة على أرواح بنيها[٢]» .

ورغم ذلك فقد رأت الحكومة المصرية أن مثل هذه الأقوال « ترمى إلى إضعاف نفوذ السلطة العسكرية والتحريض على خرق النظام العسكرى فضلاً عن أنها نسبت إلى الحكومة التقصير في واجباتها نحو الجيش الذى من شأنه الإخلال بالنظام العام » . ومن ثم تقرر إغلاق الجريدة إبتداء من ٦ أبريل[٣] .

* * *

وكانت الضحية التالية الجريدة التى أسسها « مصطفى كامل » ، فقد ظلت « اللواء » رغم تقلب الظروف عليها رمزاً عاطفياً للحزب الوطنى ومؤسسه .

وكان من المفهوم — أو المتصور — أنه بعد أن تخلى الحزب الوطنى عن اللواء أنه سينتهج نهجاً آخر ولكن هذا التصور لم يتحقق ولهذا فقد أنذر للمرة الثانية أواخر ١٩١٠ .

ولم يؤثر هذا الإنذار في اللواء ، وأصبح من الواضح ضرورة التخلص منه ، وحانت الفرصة عندما حدثت مخالفة بسيطة من الجريدة الوطنية لقانون المطبوعات حين تقرر تعيين « محمد المهدى» كرئيس تحرير جديد خلفاً « لعلى فهمى كامل» دون الحصول على إذن بذلك من قبل[٤] . وقد رأت الحكومة

---

(١) الوقائع المصرية فى ٥ اكتوبر ١٩١١ السنة ٨١ نمرة ١٣ غير اعتيادية
(٢) وادى النيل فى ٣ أبريل ١٩١٢
(٣) الوقائع المصرية فى ٧ أبريل ١٩١٢ عدد ٤١ غير اعتيادية السنة ٨٢
(٤) F.O. 407/179 No. 95 Gbeetham to Grey Sept. 9, 1912 Desp. No. 96.

أن ذلك يستوجب « تطبيق المادة ١٣ من قانون المطبوعات علمها سيما أن جماعة من رجالها قد صدرت عليهم أحكام قضائية عقاباً لهم على أمور موجبة للإضطراب ومخلة بالأمن العام » وخرجت من ذلك بقرار إقفال اللواء[١] .

ولم يبق بعد كل ذلك سوى « العلم » الجريدة الناطقة بلسان الحزب الوطنى .

وقد لاقت « العلم منذ صدورها الأمرين من عنف سلطات الإحتلال ، فلم يكن قد مضى أسبوعان على إبتداء صدورها في ٧ مارس ١٩١٠ حين عطلت لمدة شهرين لأنها « خرجت في كتاباتها عن حد الإعتدال واستعملت عبارات التشهير بالحكومة ومصالحها ، كما أنها طعنت في الدولة الإنجليزية ورجالها الموجودين بمصر ونسبت إليهم من المصائب والفظائع ما قد يبعث على تكدير صفاء العلاقات بين الأمتين[٢] » .

ومرة أخرى تعود السلطات البريطانية إلى سياسة تعطيل « العلم » عندما نشرت أواخر عام ١٩١١ خلال الحرب الطرابلسية أخباراً عن محاولة الحكومة المصرية احتلال السلوم من القوة التركية الموجودة فيها[٣] ويصدر قرار التعطيل لشهور ثلاثة هذه المرة[٤] .

وقد رأى كتشنر أن هذا العقاب خفيف للغاية إذا ما قورن بعنف المقالات التى تنشرها الجريدة[٥] والواقع أن هذا العقاب كان خفيفاً فعلاً إذا ما قورن بما أنزل بالصحف الوطنية الأخرى من إغلاق في هذه الفترة .

ولكن يجب أن نستدرك هنا فنذكر أن إغلاق لسان الحزب الوطنى لم يكن بالسهولة التى يتم بها إغلاق الصحف الوطنية الأخرى .

* * *

---

(١) الوقائع المصرية فى أول سبتمبر ١٩١٢
(٢) الوقائع المصرية فى ١٩ مارس ١٩١٠ ملحق نمرة ٣٢
(٣) العلم فى ١٨ ديسمبر ١٩١١
(٤) الوقائع المصرية فى ٢٠ ديسمبر ١٩١١
(٥) F.O. 407/178 No. 2 Kitchener to Grey Dec. 24, 1911 Desp. No. 138.

بعد عودة « العلم » إلى الصدور في مارس ١٩١١ حاولت أن تتخذ جانب الحيطة فكانت أغلب مقالاتها مليئة بالإيماءات دون التصريح ، بمعنى آخر كان ما يقرأ فيها بين السطور أهم كثيراً مما يقرأ في السطور نفسها .

وقد سعدت « العلم » بتكوين ما أسمى « باللجنة المصرية » في لندن برئاسة المستر بلنت والتى أصدرت جريدة باسم « إجبت Egypt » تهاجم فيها سياسة الإحتلال البريطاني في مصر . وكانت « العلم » تقوم بترجمة هذه المقالات وتعيد نشرها بالعربية على جمهور قراء المصريين .

وعندما أراد كتشنر معاقبة « العلم » على هذا التصرف لم يوافقه وزير الخارجية البريطانية على رأيه « فليس من العدالة في شيء تعطيل الصحف المحلية التى تنشر مقالات لها هذه الطبيعة والسماح بتداول الجرائد الأجنبية التى تسير على نفس النغمة[١] » .

وعلى ذلك فقد تقرر استعمال المادة ١٧ من قانون المطبوعات « بمنع دخول نشرة إجبيت التى تصدر بلوندره وتداولها وبيعها بالقطر المصرى »[٢].

في نفس الفترة أخذت السلطات تعمل على إرهاب زعماء الحزب فترسل وراء الشيخ جاويش رجال البوليس السرى يصاحبوه مصاحبة الظل فإذا سار ساروا وراءه وإذا ركب عربة امتطوا دراجات ليسابقوا تلك العربة وهكذا[٣] .

وتنتشر الأشاعات القوية عن نية نفى الشيخ جاويش من الديار المصرية ليطوح به في تونس أو غيرها[٤] ولا يجد عبد العزيز جاويش مفراً من الخروج من البلاد فيقصد الإستانة في مارس ١٩١٢ ، وكان هذا بالضبط ما أرادته السلطات البريطانية التى استطاعت — حتى بعد هجرة الرجل — أن تحرمه من ممارسة كفاحه من الخارج حيث استطاعت باتصالها بالحكومة

---

(١) F.O. 407/179 No. 165 Grey to Kitochener May 3, 1912 Desp. No. 61.

(٢) الوقائع المصرية فى أول مايو ١٩١٢ العدد ٥١

(٣) العلم فى ٢١ مايو ١٩١١

(٤) العلم فى ١٨ أغسطس ١٩١١

التركية أن تحرضها على منع معونتها المالية عن الشيخ التى كانت تمنحها له لإصدار جريدة « الهلال العثماني » التى كان يصدرها في استنبول[١] .

وتثنى السلطات البريطانية بزعيم الحزب نفسه « محمد بك فريد » فتستدعيه النيابة العمومية في ٢٥ مارس ١٩١٢ للتحقيق معه في شأن الخطبة التى ألقاها في الجمعية العمومية للحزب في ٢٢ من نفس الشهر[٢] .

وكان واضحاً تماماً أن السلطات قد انتوت الحجر على حرية الزعيم مما دعاه إلى مغادرة البلاد بدوره قبل أن يصدر الحكم عليه في أول مايو بالحبس سنة مع الشغل .

ولا تأتي نهاية العام حتى يكون أغلب زعماء الحزب الوطنى قد غادروا البلاد أو كفوا فعلاً عن نشاطهم .

ولم يبق بعد كل ذلك سوى إنهاء وجود لسان حال الحزب — أى جريدة العلم — ، وبالفعل وقبل أن يصل عام ١٩١٢ إلى نهايته صدر قرار إغلاق الجريدة في ٧ نوفمبر ١٩١٢ بحجة نشرها مقالة في اليوم السابق لمحمد فريد عن رأيه في الحرب البلقانية اتهم فيه بعض المسئولين في حكومة الإتحاد والترقي بالإهمال مما مهد السبيل لانتصار ولايات البلقان[٣] . وقد رأت الحكومة المصرية في هذه المقالة « إثارة لخواطر المسلمين وإيغار صدورهم نحو ولاة الأمور المذكورين »[٤] .

* * *

وهكذا لم ينته عام ١٩١٢ إلا وقد انتهت معه تماماً صحافة الحزب الوطنى وشرد زعماؤه خارج البلاد وانتهت مرحلة هامة من مراحل العمل الوطنى المصرى قوامها العمل السياسى الذى كان من أهم أسلحته الصحافة .

---

(١) F.O. 407/179 No. 73 Marling to Grey Sept. 3, 1912 Tel. No. 361.

(٢) العلم فى ٢٦ مارس ١٩١٢

(٣) العلم فى ٦ نوفمبر ١٩١٢

(٤) الوقائع المصرية فى ٧ نوفمبر ١٩١٢

ولكن هذا لا يعنى — بالتأكيد — نهاية هذا العمل الوطنى فهذا العمل لم يتوقف للحظة بعد صدور القانون ، وإنما الذى يمكن أن يقال أن أنماط هذا العمل قد اختلفت بعد ظهور هذا القانون عنها قبله .

فالظاهرة الواضحة في أعوام ما بعد القانون هى ظاهرة الإغتيال السياسى التى لم يمارسها العمل الوطنى قبل ١٩٠٩ .

ولا جدال أن هذه الظاهرة السياسية وما صاحبها من تشكيل الجماعات السرية إنما هى نتاج طبيعى لسياسة الكبت وقمع الحريات التى صاحبت صدور القانون .

ويمكن أن نلحظ هذه الظاهرة من خلال الحوادث التى ارتكبت بعد عام ١٩٠٩ وحتى قيام الثورة المصرية ١٩١٩ . فهذه حادثة اغتيال « بطرس باشا غالى » رئيس مجلس النظار المصرى في فبراير ١٩١٠ — أى قبل انقضاء عام واحد على صدور القانون — ولا ينقضى سوى عامان بعد تلك الحادثة — ١٩١٢ — إلا وتكتشف محاولة لاغتيال الخديو عباس الثاني[١] . ثم تفشل محاولتان لاغتيال السلطان حسين كامل ١٩١٥[٢] ومحاولة ثالثة لاغتيال إبراهيم فتحى باشا ناظر الأوقاف في نفس العام[٣] .

وكانت كل تلك إيماءات للتغييرات في طبيعة العمل الوطنى المصرى بعد سياسة العنف البريطانية ، هذه السياسة التى ازدادت عنفاً خلال سنى الحرب والتى لم يكن من سبيل لمواجهتها في أعقاب هذه الحرب سوى اتباع أسلوب الثورة وهو ما تحقق خلال عام ١٩١٩ .

---

(١) اتهم فى هذه المحاولة كل من امام واكد ومحمود طاهر العربى ومحمد عبد السلام وحكم على كل منهم بالسجن ١٥ عاما .

(٢) قام بالمحاولة الأولى فى أبريل المدعو محمد خليل الذى نفذ فيه حكم الاعدام فى ٢٤ من نفس الشهر ودبر المحاولة الثانية محمد نجيب الهلباوى ومحمد شمس الدين فى يوليه وتم تنفيذ حكم الأشغال الشاقة المؤبدة فيهما .

(٣) قام بهذه المحاولة فى سبتمبر صالح عبد اللطيف وصدر ضده حكم الاعدام فى نفس الشهر .

مصادر البحث

اولا ـ وثائق غير منشورة :

— Further Correspondence Respecting The Affairs of Egypt & Soudan

Part	Date
LXIII	1905
LXV	April — June 1906

— Public Record Office (London) — Foreign Office

No.	Date
407/174	1909
407/175	1910
407/176	Jan. — June, 1911
407/177	July — Dec. 1911
407/178	Jan. — June, 1912
407/179	July — Dec. 1912

ثانيا ـ وثائق منشورة :

— Annual Reports, 1906 — 1912

Report by His Agent and Consul General on the Finances, Administration & Condition of Egypt and The Soudan.

ـ محاضر جلسات الجمعية العمومية ١٩٠٩ ـ ١٩١١
ـ محاضر جلسات مجلس شورى القوانين ١٩٠٩ ـ ١٩١١
ـ مذكرات الخديوى عباس حلمى الثانى ـ جريدة المصرى ١٩٥١

ثالثا ـ كتب :

ـ أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ج ٢ القسم الثانى القاهرة سنة ١٩٣٦
ـ عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ـ رمز التضحية والاخلاص القاهرة ١٩٤١

رابعا ـ دوريات :

ـ الوقائع المصرية ١٨٨١ ، ١٩٠٩ ـ ١٩١٢
ـ اللواء ١٩٠٦ ـ ١٩١٢
ـ الدستور ١٩٠٩
ـ مصر الفتاة ١٩٠٩ ـ ١٩١١
ـ القطر المصرى ١٩٠٩
ـ وادى النيل ١٩٠٩ ـ ١٩١٢
ـ La Dépêche Egyptienne
وكان لها ملحق عربى باسم « البلاغ المصرى » .